المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 4, Issue 1, 2026, Pages: 609-630

The repercussions of illegal immigration on the Libyan state since 2011

Abdussalam Ahmed Mohammed Adbeib *
Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science,
Bani Waleed University, Bani Walid, Libya
***Email (for reference researcher):** aldbeb2004@gmail.com

تداعيات الهجرة غير الشرعية على الدولة الليبية منذ 2011

عبد السلام أحمد محمد الدبيب *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

Received: 29-01-2025; **Accepted:** 13-04-2026; **Published:** 28-04-2026

Abstract:
This study investigates the effects of illegal migration on Libya, which serves as both a destination for migrants from African and sub-Saharan nations and a source of migrants heading to Europe. The primary study question addressed is: What are the impacts of illegal migration on Libya's economic, social, political, and security dimensions? The study employs David Easton's systems analysis method, which encompasses inputs, outputs, and feedback mechanisms. In this context, the inputs refer to the migration phenomenon, while the outputs pertain to the political, military, and security consequences. Additionally, the social implications include heightened unemployment, money laundering, sexual violence, and various forms of fraud. These effects manifest in the emergence of armed militias, ongoing instability in Libya, shifts in identity, and the deterioration of social cohesion. The findings indicate that illegal migration has significantly influenced Libya's political, social, cultural, and security landscapes. Consequently, the study advocates for African nations to enhance their policies by addressing armed conflicts that deplete human resources, fostering democratic governance, and dismantling authoritarian regimes.

Keywords: immigration, illegal immigration, Libya, repercussions of illegal immigration.

الملخص
تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تداعيات الهجرة غير الشرعية على الدولة الليبية، لاسيما أن ليبيا دولة مستقبلة للهجرة غير الشرعية من جانب الدول الأفريقية ودول جنوب الصحراء، ومن ناحية أخري فهي دولة مصدرة للمهاجرين إلى الدول الأوروبية. وسعت الدراسة إلى الإجابة على تساؤل الدراسة الرئيس: كيف أثرت الهجرة غير الشرعية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني في ليبيا؟ تعتمد الدراسة على منهج تحليل النظم لديفيد إستون، الذي يتكون من المدخلات والمخرجات والتغذية الاسترجاعية. تتمثل المدخلات في ظاهرة الهجرة، وتتمثل المخرجات في الأثار السياسية والعسكرية والأمنية وأيضاً لها تأثيراتها الاجتماعية منها زيادة معدلات البطالة وغسيل الأموال وزيادة معدلات الاغتصاب والبطالة والاحتيال، إلى جانب تواجد المليشيات المسلحة وعدم الاستقرار الليبي وتغير الهويات وانهيار المكون الاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى أن الهجرة غير الشرعية أثرت على واقع المجتمع الليبي من الناحية السياسة والاجتماعية والثقافية وأيضًا الأمنية. لذا، توصي الدراسة بضرورة النهوض بسياسات دول أفريقيا ربما أكثر من غيرها، بإيجاد حلول للنزاعات المسلحة، التي أصبحت دولًا طاردة لمواردها البشرية، ودعم الأنظمة الديمقراطية والقضاء على الأنظمة الدكتاتورية.

الكلمات المفتاحية :الهجرة، الهجرة غير الشرعية، ليبيا، تداعيات الهجرة غير الشرعية.

مقدمة:

ظلت الهجرة غير الشـرعية إلى الدول الأوروبية عبر منطقة البحر الأبيض المتوسـط خاضـعة لتوجهات حكومات وأنظمة دول شمال إفريقيا، وخاصـة ليبيا؛ حيث شكلت هذه الظاهرة بالنسبة لهم ورقة ضـغط لابتزاز معظم الدول الأوروبية خاصـة إيطاليا واليونان، التي اسـتجابت في أوقات كثيرة لمطالب الدول المغاربية إما عبر الاتفاقيات الاقتصـادية الثنائية المبرمة بين بعض دول الاتحاد الأوروبي وهذه الدول، أو من خلال تنسيقات أمنية أممية؛ الأمر الذي جعل أعداد المهاجرين غير الشرعيين تتناقص بشكل كبير حتى وصـلت في ليبيا إلى 234 مهاجرًا فقط في عام 2010، إلا أن سـقوط النظام الليبي السـابق أدى إلى انهيار شبه كلي لمؤسسات الدولة الليبية، ومكَّن الميليشيات المسلَّحة التي حاربت القذافي من السيطرة على مقومات الدولة الليبية؛ وهو ما نتج عنه غياب دور المؤسـسـات العامة وحل محلها المؤسـسـة الأمنية والعسـكرية مما جعل السـنوات التي أعقبت سـقوط النظام السـابق في ليبيا تتسـم بعدم الاسـتقرار والفسـاد

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والانفلات الأمني؛ حيث تحولت ليبيا إلى دولة فاشلة وباتت الوجهة المفضلة للهجرة السرية صوب أوروبا نظرًا إلى قربها من السواحل الأوروبية والانفلات الأمني فيها[1].

وتعتبر ليبيا إلى جانب النيجر، بوابة عبور للهجرة غير الشرعية تجاه سواحل إيطاليا وإسبانيا ومالطة، ودول جنوب أوروبا بصورة عامة، وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى أن يقيم شراكات بهدف الحد من موجات الهجرة غير الشرعية. وعلى الرغم ما الجهود التي تبذلها الدول الأوروبية لمعالجة الأسباب الحقيقية للهجرة، إلا أنها جهود متواضعة ولا تتناسب مع حجم التحديات خاصة وأن هناك أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين يجعلون من الدولة الليبية وجهة لهم في مسار انتقالهم إلى الدول الأوروبية على الناحية الأخرى من الحدود.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا تمر بثلاثة مراحل: أولهما يتمثل في الوصول للأراضي الليبية من خلال البر أو البحر، وثانيهما الوصول للشواطئ الليبية المطلة على الدول الأوروبية وهي مرحلة محفوفة بالمخاطر نظرًا لما تمثله من عقبات أمام وصولهم إلى هناك بسبب أعمال القتل والسرقة، ثم تأتي المرحلة الأخيرة وتتجسد في الصعود على قوارب الهجرة وهي مرحلة تشرف عليها المليشيات المسلحة الليبية. وتتطلب هذه المراحل تكلفة مالية يدفعها المهاجر لجهة معينة هي من ترعى خروجهم[2].

وقد عملت بعض التنظيمات الجهادية على تسهيل دخول المهاجرين غير الشرعيين واستخدامهم في أعمالهم التخريبية، وهو ما جعل الأجهزة الأمنية الأوروبية تتعامل بتخوف وتوجس من التداعيات السلبية الناتجة عن هذه القضية. خاصة أنه أثناء عبور المهاجرين عبر القوارب فإن الكثير منهم يلاقون حتفهم أو يُحجزون في حالة نجاتهم في ملاجئ إيطاليا واليونان وربما تركيا؛ حيث تنظر دول الاتحاد الأوروبي إلى المسألة من زاوية أمنية بحتة ولا تهتم بالجانب الإنساني لها. كما أنه ما دام الوضع في ليبيا منقسمًا بين حكومتين فإن هذا الاستقطاب سيدفع بهذا الملف إلى مزيد من التعقيد.

المشكلة البحثية:

أدى تردي الأوضاع الأمنية في ليبيا وعدم القدرة على مراقبة الحدود إلى هجرة العديد من الأفراد إليها، وجعلها منطقة عبور لهم إلى دول أخرى، في نفس الوقت تأثرت ليبيا بالهجرة غير الشرعية في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والأمنية، الأمر الذي تسبب في انتشار الجريمة وعمليات النصب والاحتيال والتزوير، ودخول الجماعات الإرهابية داخل صفوف المهاجرين غير الشرعيين، وانتشار تجارة المخدرات والتسول، وهو ما أثر بصورة سلبية على الترتيبات الداخلية الليبية فيما يتعلق بإدارة المرحلة الانتقالية بعد أحداث فبراير 2011 ، وما لذلك من تداعيات سلبية امتدت تأثيراتها على الأمن القومي الليبي. وبناء على ما سبق تدور مشكلة الدراسة حول الهجرة غير الشرعية، وتداعياتها على الدولة الليبية، لاسيما أن ليبيا دولة مستقبلة للهجرة غير الشرعية من جانب الدول الأفريقية ودول جنوب الصحراء، ومن ناحية أخري فهي دولة مصدرة للمهاجرين إلى الدول الأوروبية شمال المتوسط. لذا، تتمحور المشكلة البحثية في السؤال الرئيس الآتي:

كيف أثرت الهجرة غير الشرعية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني في ليبيا؟

---

[1] **الدولة الفاشلة**: هي: دولة معترف بها كوحدة على المستوى الدولي، لكنها تعاني ضعفاً وعجزاً في الوفاء بواجباتها تجاه مواطنيها، والتزاماتها على المستوى الخارجي تجاه المجتمع الدولي، وهذا العجز يتمثل داخلياً في فقدان احتكارها للحق المشروع في استخدام القوة على كامل أراضيها، إضافة إلى عجزها عن تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، ودولياً يتمثل في عدم القدرة على التعامل مع الدول الأخرى كعضو كامل في المجتمع الدولي، فضلاً عن كونها مصدر تهديد خطير للنظامين الإقليمي والدولي . **لمزيد من التفاصيل انظر:** جمال سند السويدي، **الدولة الفاشلة: المفاهيم والمعايير**، الاتحاد،2022، متاح علي الرابط : https://www.alittihad.ae/opinion/

[2] عائشة بوكليخة ،"الدولة الفاشلة و تداعياتها على الأمن في المتوسط الحالة الليبية نموذجا"، **معالم للدراسات القانونية والسياسية**، 2017، العدد 1، متاح على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/520/1/2/69286

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

النطاق الزمني:

تبدأ الدراسة في عام 2011؛ لأن هذه الفترة شهدت تغيرات كبيرة في ليبيا والمنطقة العربية بسقوط عدد من الأنظمة العربية ومنها النظام الليبي بعد أحداث ما يسمى الثورات العربية، بالإضافة إلى الفراغ الأمني والسياسي التي عاشته ليبيا والكثير من الدول المحيطة بها وهو ما أدى إلى تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين من وإلى ليبيا نتيجة الأحداث التي شهدتها ليبيا في 17 فبراير 2011؛ حيث أدى سقوط نظام القذافي إلى نشوء مجموعة من الأزمات الأمنية والسياسية والاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بضبط ومراقبة المناطق الحدودية الشاسعة لليبيا وعدم تمكن القوات المسلحة الليبية من السيطرة على موجات الهجرة وعمليات التهريب الذي تتدفّق إليها.

مراجعة الأدبيات السابقة:

- تناولت دراسه لـ**Mattia Toaldo** ، ديناميكيات الهجرة من ليبيا وإليها، مع التركيز على اقتصاديات وسياسات التجارة غير الشرعية؛ حيث بحثت في سياسات الاتحاد الأوروبي وسياسات الدول الأعضاء لمعالجة الهجرة في البحر الأبيض المتوسط وتخفيضها عبر ليبيا، وبينت النتائج إضفاء الطابع الخارجي على عمليات الهجرة غير الشرعية، وأكدت الدراسة على ضرورة البحث في مجال السياسة العامة، فاقترحت إجراء إصلاح شامل للنظام الحالي بهدف إقامة شراكات مع الجهات الفاعلة المحلية والمؤسسات المتعددة الأطراف مع إنشاء ممرات قانونية للهجرة إلى أوروبا. [1]
- واظهرت دراسه لـ **"حسين علي"** العلاقة بين عدم الاستقرار الأمني والسياسي وتأثيرات ذلك على عملية الهجرة غير الشرعية، والخصائص الجغرافية الليبية والتداعيات المترتبة على ضعف الحكومة الليبية وانتشار الميلشيات المسلحة والجماعات الإرهابية، وحللت التحديات التي تسببها عملية الهجرة غير الشرعية على الأمن الإقليمي للدول التي تشترك في الحدود مع ليبيا وإمكانية مواجهة التهديدات الليبية للأمن الإقليمي، فضلا عن دور الدول الغربية في دعم ليبيا وتقديم المساعدات الأمنية لها والتنسيق معها في المستقبل والدور الذي تقوم به بعض وكالات الاستخبارات الغربية من خلال رصد التطورات الداخلية وجمع البيانات الخاصة بكافة الجماعات والحركات الإرهابية. [2]
- أوضحت دراسه لـ Mu'ayyad Mehyar اهم خصائص المهاجرين غير الشرعيين وتجاربهم وخبراتهم المتعلقة بالهجرة، ومعرفة العوامل التي دفعتهم إلى هجر مواطنهم، وتلك العوامل التي جعلتهم يقصدون ليبيا دون غيرها. وتوصلت الدراسة الى وجود عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية تتمثل في تدني أوضاع المهاجرين في بلدانهم الأصلية، إضافة إلى توفر فرص عمل غير احترافي في ليبيا مثل الرعي، وأعمال البناء، والعمالة اليدوية، مما شجع الكثيرين من الأفراد التي تناولتهم العينة لقصد ليبيا بحثاً عن فرص عمل تلبي لهم طموحاتهم وأهدافهم الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما أثر بالسلب على الأمن القومي الليبي. [3]
- تناولت دراسة بعنوان " **Libya's Instability Threatens Regional Borderlands**"، أثر التهديدات الأمنية الداخلية الليبية على الحدود الإقليمية لدول الجوار، وكذلك أثر الخصائص الجغرافية على الأمن الليبي، كما ناقشت التداعيات المترتبة على ضعف الحكومة المركزية والجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة، وقد توصلت الدراسة إلى أنه بعد سقوط القذافي شهدت ليبيا العديد من المتغيرات الداخلية التي أسهمت في وجود حالة من

[1] - Mattia Toaldo, " Migrations Through and From Libya: A Mediterranean Challenge", **Istituto Affari Internazionali**, May 2015, available at: https://www.iai.it/en/pubblicazioni/migrations-through-and-liby.

[2] - حسين علي، "عدم الاستقرار في ليبيا يهدد الحدود الإقليمية"، **مجلة أوراق الشرق الاوسط**، (العدد 63، ابريل_يونيو2014)، ص3.

[3] - Mu'ayyad Mehyar, " **Migration in the Mediterranean: Human Rights Perspectives**",2014, available at: https://www.researchgate.net/

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

عدم الاستقرار سواء الأمني أو السياسي، وتأثير ذلك على الأمن الإقليمي للدول، ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة بأن هناك مجموعة من التحديات التي تقف في سبيل تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي داخل ليبيا، بالإضافة إلى كيفية مواجهة التهديدات والتي تأتي من قبل المليشيات المسلحة وذلك حفاظاً على سلامة حدود دول الجوار. [1]

- بينما أشارت دراسة لـ "البشير الكوت" الهجرة غير الشرعية باعتبارها تهديد للأمن القومي الليبي؛ وتوصلت إلى أن جغرافية المنطقة الليبية تجعلها فريدة نتيجة اتساع مساحتها وقلة عدد سكانها، وارتفاع نسبة المنطقة الصحراوية فيها، وارتباطها واتصالها مع الكثير من الدول الأفريقية عبر شريطها الحدودي، فكان ذلك سبباً للهجرة، وبعد اكتشاف النفط والعديد من الموارد الطبيعية انعكست الصورة لتصبح ليبيا دولة مستقبلة للهجرة، وبينت الدراسة بأن الهجرة غير الشرعية في ليبيا ليست ظاهرة جديدة بل إنها قديمة وتمتلك تأثيرات سلبية على أمنها القومي. [2]

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهج تحليل النظم[3] ، حيث قدم ديفيد إيستون إطاراً لتحليل النظام السياسي باعتباره دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية المتوجهة أساساً نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع حيث تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام عملية التغذية العكسية بالربط بين المدخلات والمخرجات، وهنا يتكون النظام السياسي عند إيستون من أربع عناصر[4]: -

- **المدخلات inputs**:

المطالب ويقصد بها ما تريده البيئة من النظام بحيث يتعين عليه في سبيل الحفاظ على وجوده، إلي جانب المساندة، حيث يعتمد استمرار النظام علي حد أدني من الولاء والمساندة والدعم ، والتأييد وقد يكون مادي أو معنوي.

- **عملية التحويل conversion process:** وهنا قد يتم تحليل واستيعاب المدخلات في أبنية النظم التشريعية والتنفيذية.
- **المخرجات outputs:** هنا تتمثل في استجابة النظام للمطالب في صورة سياسات وقرارات وقد تكون رمزية أو إيجابية لمواجهة هذه المطالب.
- **التغذية العكسية feedback**: تشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلي النظام السياسي عن نتائج أفعاله أي نتائج قراراته السياسية ، وهذه النتائج تولد مدخلات جديدة في صورة مطلب أو تأييد وتكفل التغذية العكسية للنظام نوعاً من الدينامية والحركة.

يرى الباحث أنه من الملائم وفقاً لموضوع هذه الدراسة استخدام منهج تحليل النظم. ويعد هذا المنهج أساسي في تحليل موضوع هذه الدراسة فهو أكثر المداخل الفكرية شيوعاً في علم السياسة وقد ارتبط استخدامه في علم السياسة بشخص ديفيد ايستون، ومن خلال تطبيق مقولاته على هذه الدراسة يمكن القول أن المدخلات متمثلة في ظاهرة الهجرة وأن المخرجات متمثلة في الأثار السياسية والعسكرية والأمنية وأيضاً لها تأثيراتها الاجتماعية منها زيادة معدلات البطالة وغسيل الأموال وزيادة معدلات الاغتصاب والبطالة والاحتيال، إلى جانب تواجد المليشيات المسلحة وعدم الاستقرار الليبي وتغير الهويات وانهيار المكون الاجتماعي[5].

---

[1] - **Libya's Instability Threatens Regional Borderlands**", March 19, 2014 available at: http://www.stratfor.com/sample/analysis/libyas-instability-threatens-regionalborderlands

[2] - البشير الكوت،"الهجرة غير القانونية إلى ليبيا وتأثيرها في الأمن القومي الليبي"، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، **مجلة السياسات والاستراتيجيات**، (العدد 145، 2012)، ص8

[3] كمال المنوفي, **"أصول النظم السياسية المقارنة "**, دار الربيعان للطبع والنشر، الكويت, 1987، ص ص 339:342.

[4] Sandipan Sen for PLSA, Systems Analysis of David Easton, Available on: https://www.docsity.com/en/docs/systems-analysis-theory-of-david-easton/8409278/

[5] محمد صلاح الدين مصطفى واخرون: خطوات **البحث العلمي ومناهجه، جامعة الدول العربية**، 2010، ص 29.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الإطار المفاهيمي:

تعريف الهجرة:

الهجرة تعني في أبسط معانيها، حركة الانتقال فرديًا كان أم جماعيًا من موقع إلى آخر بحثًا عن وضع أفضل اجتماعيًا أو اقتصاديًا أو دينيًا أو سياسيًا.

الهجرة ظاهرة بشرية قديمة، منذ أن ظهر الإنسان على سطح الأرض وهو ينتقل من مكان إلى آخر عبر العصور التاريخية، وذلك لأسباب متعددة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها، وتعكس الهجرة رغبة الإنسان في مغادرة بيئة ما يصعب معيشته بها إلى مكان آخر يعتقد أنه أفضل للحياة فيه بصورة أحسن، وهذا ليس مقصورا على الهجرات الدولية فقط، وإنما يتمثل كذلك في الهجرات الداخلية، مثل انتقال السكان من الريف إلى الحضر أو انتقال الأيدي العاملة من إقليم إلى آخر، والانتقال من المناطق المزدحمة بالسكان إلى المناطق الأقل[1].

والهجرة هي مغادرة الشخص إقليم دولته أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة في هذه الدولة الأخيرة بصفة دائمة[2]. والحق في الهجرة يعد أحد فروع حرية التنقل، وتعنى حرية التنقل إمكانية انتقال الإنسان من مكان إلى آخر كما يريد دون عوائق حيث يكون للإنسان الحق في الانتقال داخل البلاد وخارجها في الوقت الذي يختاره، دون أن تمنعه السلطة إلا في الأحوال المحددة قانونًا [3] .

ويعطى قاموس وبستر الجديد ثلاثة معان للفعل Migrate

1. الانتقال من مكان إلى آخر، خصوصاً من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة - إلى مكان آخر؛ بغرض الإقامة فيه.

2 الانتقال بصفة دورية من إقليم إلى آخر.

3 ينتقل أو يحول Transfer To . فبناء على هذه التعريفات أن كلمة Migration تعنى (هجرة)، وتستعمل عادة للإشارة إلى جميع التحركات المكانية، مع الافتراض الضمني بأنه سيترتب عليها تغير في الإقامة أو المسكن.

من الواضح أن تعريفات القاموس والاستعمالات الجارية لها قد وضعت لتتواءم مع مجتمع نمط الحياة فيه مستقر ولا وجود فيه للحياة التجوالية، وإن وجدت فسيكون محددًا، أما المجتمع الذي تواجه فيه الإقامة اتجاهًا متزايدا من عدم الاستقرار، فيبدو أنه في حاجة إلى تطوير معان جديدة، ففي علم الاجتماع الذي جرت العادة فيه على استخدام كلمتي Migration (هجرة) تنقل أو حتى Social Mobility الحراك الاجتماعي بوصفهما ألفاظاً بديلة تصبح هذه الحاجة أمرا ملحا في ضرورته.

وبالكشف عن المعنى في القواميس نجد الآتي:

1- Immigrant (N) Immigrate (V) (Immigration (N

يهاجر - مهاجر - هجرة، وتعنى الشخص أو الأشخاص المهاجرين الذين يقيمون في بلد أجنبي بقصد اتخاذها مقرا دائما.

2- Transmigration (N) Migration (N) Migrant (V) Migrate.

يهاجر - مهاجر - هجرة، تعنى الشخص أو الأشخاص الذين يهاجرون من بلد أو مكان إلى بلد أو مكان آخر دوريا أو موسميا أو بقصد العمل.

ومما سبق يتضح أن الفرق بين المصطلح الأول Migration والثاني Immigration هو أن الأول Migration لا يعنى الإقامة الدائمة، أما الثاني Immigration فهو يعنى الهجرة الوافدة، أي القادمة بغرض الإقامة بصفة دائمة، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك من يرى أن كلمة Migration تعنى جميع أماكن التنقل الذي يحدث داخل حدود دولة معينة، بينما إذا تعدت الهجرة حدود الدولة أطلق عليها

[1]) ناريمان درويش دراسات في جغرافيا السكان مركز الإسكندرية للكتاب، 1999، ص ص 39-40.
[2]) حمدي أبو النور عويس الحماية التشريعية والقضائية لحق الهجرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 17 – 16، 2011.
[3]) طارق فتح الله خضر الرقابة القضائية على القرارات الصادرة بشأن حرية التنقل، مقال منشور بمجلة مركز بحوث الشرطة، العدد 2) يوليو 2002، ص 249 .

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Emigration للهجرة الصادرة أو الخارجة من الدولة، أما الهجرة الوافدة من الخارج فيطلق عليها Immigration [1]

ولهذا فإن مفهوم الهجرة باللغة الإنجليزية يعنى الحركة من دولة أو مكان أو محل إلى آخر، بمعنى المرور أو العبور الدوري من منطقة أو مناخ إلى آخر، بغرض البحث عن الطعام أو النزوح لتغيير المكان أو مستوى المعيشة.

وهنا تحمل معنيين (1) الهجرة من منظور الدول المستقبلة، حيث يطلق على Immigration مفهوم الهجرة في هذه الحالة مصطلح التوطين Receiving Countries. فالهجرة بالنسبة إلى الدول المستقبلة تختلف بطبيعة الحال من كونها شرعية أو غير شرعية مؤقتة أو دائمة، ذات أهداف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وبالتالي فإن الدول المستقبلة لا تهتم بالأسباب المؤدية إلى الهجرة بقدر ما تهتم بنتائج الهجرة والمهاجرين[2]. (2) والهجرة من منظور الدول المرسلة أو المصدرة The Sending Countries إذ يطلق على مفهوم الهجرة في هذه الحالة مصطلح الارتحال أو النزوح Emigration[3] .

والمصطلح عموما يشير إلى الهجرة القسرية التي تحدث نتيجة كوارث طبيعية أو حروب، وبالتالي تعد مرادفة أيضا لمفهوم اللاجئين Refugees، فالدول المرسلة أو المصدرة للمهاجرين تهتم بشكل ملحوظ بالأسباب التي تؤدى إلى النزوح أو تدفق اللاجئين، وبالتالي فهي تعمل على تذليل الصعاب المؤدية إلى النزوح أو الهجرة، فالهجرة من منظور الدول الأخرى أو العالم ككل يطلق عليها الهجرة Migration، والذي يعنى في هذه الحالة الهجرة الطوعية من مكان إلى آخر أو من بلد إلى آخر Voluntary Displacement، ويعد هذا المصطلح من أكثر المفاهيم استخداما في أدبيات اللغة الإنجليزية[4].

أما مفهوم الهجرة في أدبيات علم السياسة وعلم العلاقات الدولية فيمكن التمييز بين الأبعاد التالية:

- الهجرة بوصفها ظاهرة Phenomenon أو عملية Process
- الهجرة بوصفها متغيرًا تابعًا أو مستقلاً.
- الهجرة بوصفها إطارًا فكريًا عامًا Paradigm.

ولهذا تتعامل الأدبيات مع مشكلة الهجرة إما بوصفها واقعة أو حادثة قابلة للوصف أو التفسير العلميين، وإما بوصفها عملية لها مدخلاتها ومخرجاتها وبيئتها الداخلية والخارجية المحيطة، فالهجرة تعد إذن ظاهرة يمكن وصفها وتحليلها وفق منهجية علمية تركز على البعد الكمي أو الوصفي، والبعد الكيفي أو التحليلي، لا سيما في حالة توافر البيانات والمعلومات ذات العلاقة، كما يمكن التعامل مع مشكلة الهجرة بوصفها نظامًا متكونًا من أجزاء، أو نظمًا فرعية ترتبط بعلاقات اعتماد متبادلة، حيث إن التغيير في أي جزء يقود إلى التغيير في بقية الأجزاء أو النظم الفرعية الأخرى[5].

أنواع الهجرة:

- **الهجرة الداخلية**

هي انتقال الأفراد داخل حدود الوطن بسبب تدهور الأوضاع المعيشية أو البطالة، وتتميز بانخفاض تكلفتها وسهولة العودة مقارنة بالهجرة الخارجية. تتنوع أشكالها مثل الهجرة الموسمية والمستمرة والنازحة. وغالبًا ما تكون من الريف إلى المدن بحثًا عن فرص العمل والخدمات، وقد بدأت هذه الظاهرة تبرز بوضوح بعد الثورة الصناعية في أوروبا بسبب الحاجة إلى الأيدي العاملة وتحسن الظروف الاقتصادية في المدن.[6]

[1]) Oxford Advanced Learner's Dictionary Oxford University. Press the edition UK. 1999 .

[2]) طارق الشهاوى الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية 2009، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 14

[3] مصطفى عبد الله خشيم الهجرة في إطار العلاقات الدولية، مجلة دراسات طرابلس عدد 28، 2007، ص 25.

[4]) المرجع السابق، ص 26.

[5]) عبد المجيد الصيد، الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على اقتصاد الدول، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2009، ص 12.

[6]) محجوب عطية الفايدي مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي منشورات جامعة عمر المختار، ط1، 1992، ص 187.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والهجرة النوعية هي:

1. الهجرة الموسمية هجرة سنوية تحددها عموما ظروف عمل الشخص، وتعد مكان السكن المعتاد، وفقا لظروفه البيئية أو الاقتصادية.

2 الهجرة النازحة يعنى هذا النمط بالنسبة إلى إقليم معين هجرة شخص من هذا الإقليم باتجاه الخارج بشكل قسري.

3 الهجرة الوافدة هي هجرة شخص من الخارج بالنسبة إلى إقليم معين - باتجاه هذا الإقليم؛ لعمل شيء سواء إقامة أو عمل.

4 هجرة العودة: وهي هجرة تعيد مهاجرا إلى المكان الذي انطلق منه، ويختلف تحديد مكان الانطلاق وفقا لتاريخ معين.

5 هجرة كلية والكلية هي الهدف من قياس أهمية الحركات التي تحدثها الهجرات بشكل عام، ويمكن قياس ذلك بحجم الهجرة الداخلية إلى حجم الهجرة الخارجية أو ضعفها.

6. الهجرة المحدثة وهي هجرة متعلقة بمولود محدد يبقى حيا في تلك المدة المحددة له في المنطقة الجديدة.

7. الهجرة المناوبة وهي نقل شخص من مكان إلى آخر أي مكان إقامته ومكان عمله، وهي تنقل دوري، وغالبا ما يكون تنقلاً يوميًا أو أسبوعيًا.

الهجرة المستمرة هي المكان الذي يبقى فيه المهاجر ولا يتركه، ويأتي إليه آخرون بشكل مستمر[1].

- **الهجرة الخارجية**

الهجرة الخارجية تختلف عن الهجرة الداخلية، إذ تعني انتقال الأفراد أو الجماعات إلى خارج حدود دولتهم إلى دولة أخرى، سواء داخل القارة أو خارجها، بهدف الإقامة المؤقتة أو الدائمة، وذلك غالبًا لتحسين أوضاعهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو لأسباب أخرى.

وصنفت الهجرة الخارجية إلى أصناف هي:[2]

1. الهجرة الخارجية الوافدة إلى الدولة.

2 الهجرة الخارجية المغادرة خارج حدود الدولة.

3 الهجرة الخارجية الموفدة إلى خارج حدود الدولة؛ لغرض عمل معين.

وعليه فإن اتجاهات الهجرات الخارجية والوافدة قد تكون طواعية باختيار الأفراد والجماعات لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية من مناطق الطرد إلى مناطق الجذب أو قد تكون إجبارية؛ بسبب الحروب والطرد والتنكيل والكوارث الطبيعية، أو بسبب القوانين التعسفية، أو بسبب الاضطهاد السياسي[3].

تعريف الهجرة غير الشرعية

الهجرة غير الشرعية هي إحدى أشكال الهجرة العالمية، وتتمثل في انتقال الأفراد من دول أقل تطورًا إلى دول أكثر تقدمًا دون وثائق قانونية أو موافقات رسمية، غالبًا عبر طرق غير قانونية. تُعد مشكلة سياسية واقتصادية معقدة، تثير اهتمامًا واسعًا، خصوصًا في الدول المستقبلة التي تركز على أهداف المهاجرين أكثر من أسباب هجرتهم، بينما تهتم الدول المرسلة بالدوافع التي تؤدي إلى النزوح. وترتبط هذه الظاهرة بقضايا أخرى مثل الاتجار بالبشر.[4].

تعتمد عصابات التهريب على طرق برية وبحرية غير خاضعة للرقابة مقابل مبالغ مالية، مما يعرض المهاجرين غير الشرعيين لمخاطر مثل الغرق، المرض، والإرهاق. ويستغل المهربون الأوضاع الاقتصادية الصعبة لهؤلاء الأفراد لتحقيق مكاسب. لذلك، أصبحت الهجرة غير الشرعية مصدر قلق كبير للدول المستقبلة والمصدرة ودول العبور، بسبب الانتقادات الدولية لفشلها في ضبط حدودها.[5].

---

[1]) عبد المجيد الصيد، الهجرة غير الشرعية وتـأثيرها على اقتصاد الدولة، دار الكتب الوطنية، بنغازى، 2009، ص 120-121.

[2] محمد محيي الدين، علم السكان، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، ط1، 2002، ص 366-367

[3]) مصطفى عبد الله خشيم، الهجرة فى إطار العلاقات الدولية، طرابلس، مجلة دراسات، عدد 28 ،2007، ص 21.

[4]) عثمان الحسن وياسر المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص10

[5]) المرجع السابق، ص 19.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تقسيم الدراسة:

قُسمت الدراسة إلى محورين:

المحور الأول: خصوصية ليبيا كدولة منشأ ومعبر ومقصد للهجرة غير الشرعية.

المحور الثاني: تداعيات الهجرة غير الشرعية على الدولة الليبية.

المحور الأول: خصوصية ليبيا كدولة منشأ ومعبر ومقصد للهجرة غير الشرعية.

تشكل أعداد المهاجرين غير الشرعيين من ليبيا وشمال إفريقيا مصدر قلق للدول الأوروبية، خاصة إيطاليا التي تُعد نقطة الاستقبال الأولى. وقد أصبحت دول المغرب العربي ممرًا رئيسيًا نحو دول مثل فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، التي تجذب المهاجرين بفرص العمل والدخل والتعليم. في المقابل، تؤثر هذه الهجرة سلبًا على أمن ليبيا واستقرارها، وتهدد سيادتها واقتصادها بشكل مباشر.[1]

تُعد دول العبور مثل ليبيا مناطق مرور وانطلاق للمهاجرين غير الشرعيين بسبب موقعها الجغرافي الوسيط بين مناطق الانطلاق والوصول، وسهولة المنافذ، ونشاط شبكات التهريب. كما يمكن أن تتحول هذه الدول إلى مناطق استقرار مؤقت للمهاجرين في حال تعذر وصولهم إلى أوروبا، خاصة إذا توفرت ظروف مناسبة للإقامة.[2]

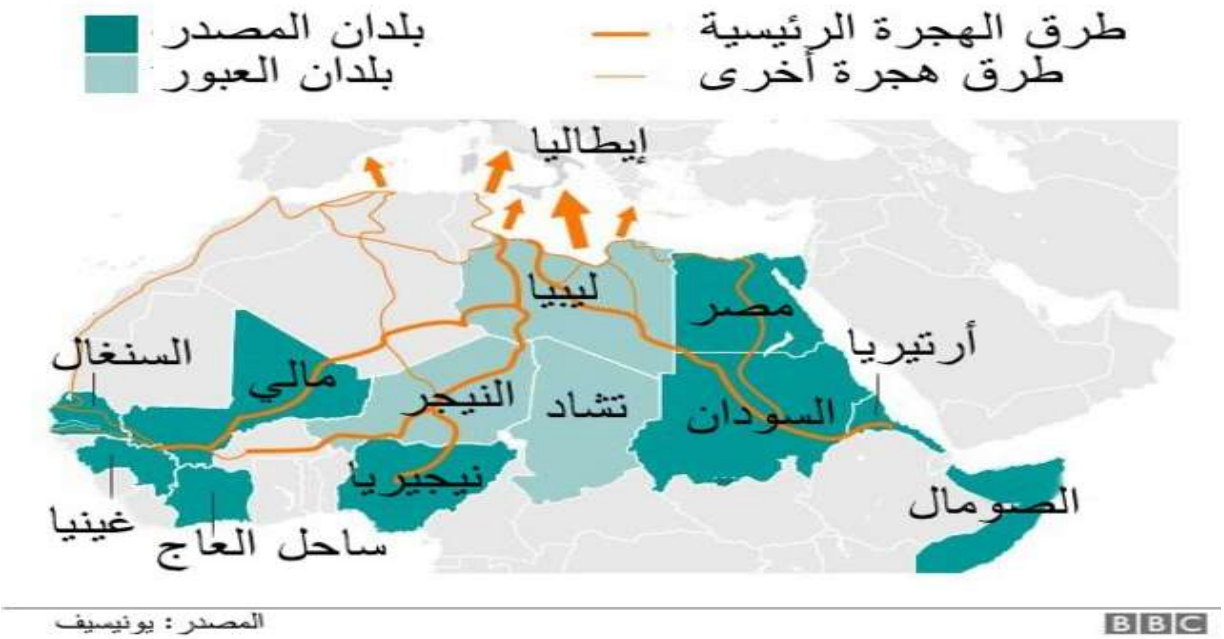

خريطة (1) توضح طرق الهجرة الرئيسية

المصدر: **ليبيا: المهاجرون الأفارقة ضحايا على هامش الصراع**، متاح على الرابط التالي:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-48858261

1-1 ليبيا (كدولة مقصد):

ظهرت وتنامت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا منذ عدة عقود بسبب موقعها الجغرافي وحدودها المشتركة مع الدول الأفريقية، بالإضافة إلى كبر مساحتها، ولقربها من أوروبا وقيمة عملتها المحلية مقارنة بالدول الأفريقية الأخرى، وهو ما جعلها الوجهة المفضلة للمهاجرين غير الشرعيين، كما يوجد العديد من الأسباب التي برزت ليبيا كدولة مقصد، **من أبرزها الأسباب التالية:**

[1] رنا جواد، **ليبيا مقصد أكثر سهولة للهجرة غير الشرعية**، متاح علي الرابط التالي: **https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/10/131016_libya_migration**

[2] المرجع السابق.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1-1-1 الدافع الاقتصادي

تُعد الدوافع الاقتصادية من أبرز أسباب الهجرة غير الشرعية، فبرغم الأوضاع المتدهورة في ليبيا، فإن فرق العملة وكونها دولة نفطية يجعلها مقصدًا للمهاجرين من دول أفقر. يعمل هؤلاء في السوق السوداء لتحسين ظروفهم المعيشية، مدفوعين بالفقر وقلة فرص العمل في بلدانهم. وتعكس هذه الظاهرة عدم التوازن بين الموارد الاقتصادية واحتياجات السكان في الدول الأفريقية.[1].

2-1-1 البطالة والفقر وتذبذب وتيرة التنمية في البلدان النامية

تُعد البطالة والفقر وعدم الاستقرار الاقتصادي من أبرز دوافع الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا، خاصة من الدول النامية المجاورة. وتشير الدراسات إلى أن 80% من المهاجرين قدموا لأسباب اقتصادية، حيث يعاني 64% منهم من البطالة وتدني الأجور، بينما تعود نسبة صغيرة لأسباب أمنية أو حروب أهلية. وتُظهر هذه الأرقام أن العوامل الاقتصادية هي المحرك الأساسي وراء سعي المهاجرين لترك أوطانهم بحثًا عن فرص أفضل.[2].

كما أن الدول المرسلة للهجرة غير الشرعية إلى ليبيا، عاجزة عن سد احتياجات الأهالي نظرًا لتأثرها بالظروف الأخرى مثل، التصحر والجفاف وقلة سقوط الأمطار، وهو ما أثر على السكان بفقدان المحاصيل الزراعية وتراجع أعداد الثروة الحيوانية، ومن ثم أصبحت تلك المناطق طاردة للسكان، وهو ما دفع الأفراد للبحث عن بديل آخر لتعويض هذه الخسائر، والوصول لمستوى عيش أفضل، سعيًا وراء تحسين الأوضاع المادية والاقتصادية، لذلك يقوم المهاجرين بترك بلدانهم والهجرة لأقرب الدول منها وذات إمكانيات اقتصادية عالية، ومن بين هذه الدول ليبيا. ونظرًا لمحدودية الإمكانيات المادية تتم الهجرة عبر مسالك غير قانونية، واتباع الطرق البرية والتي يكون له أثر عكسي على الأوضاع في ليبيا.

3-1-1 الموقع الجغرافي

يُشكل الموقع الجغرافي لليبيا عاملًا مؤثرًا في نشاط عمليات الهجرة غير الشرعية مقارنة بالدول الأخر بسبب سهولة الدخول إلى ليبيا بسبب امتداد حدودها التي تبلغ آلاف الكيلومترات، وهوما أدى إلى صعوبة مراقبة تلك المناطق بصورة كاملة، ويؤكد ذلك دخول أكثر من 68% من المهاجرين عبر منافذ غير رسمية، كما تُعتبر ليبيا دولة نفطية في نظر نسبة كبيرة من المهاجرين تعيش على ريع النفط جعلها وجهة لأنظار المهاجرين من الدول الأفريقية الفقيرة[3].

في هذا الإطار، ساهم الموقع الجغرافي لليبيا في تسهيل دخول المهاجرين من الدول الأفريقية والعربية الفقيرة المجاورة، خصوصًا خلال الفترات التي غابت فيها القوانين الصارمة والرقابة الفعالة على الحدود. وقد أدى ذلك إلى تحوّل ليبيا إلى وجهة مفضلة ومفتوحة أمام أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين. وتشارك ليبيا حدودًا برية طويلة، تقارب خمسة آلاف كيلومتر، مع كل من مصر والسودان وتشاد والنيجر والجزائر وتونس، ويُعد شمال النيجر من أبرز مصادر تدفق المهاجرين، حيث يجري نقلهم إلى جنوب ليبيا عبر شبكات منظمة من المهربين. نتيجة لذلك، أصبحت ليبيا محطة مؤقتة يقيم فيها المهاجرون للعمل وجمع الأموال اللازمة لاستكمال رحلتهم نحو أوروبا، عبر دفعها لشبكات تهريب البشر. ويزيد من سهولة هذه الرحلة قرب السواحل الليبية من نظيرتها الأوروبية، وخاصة جزيرة لامبيدوسا الإيطالية، التي تستقبل سنويًا آلاف المهاجرين غير النظاميين. ومع طول الساحل الليبي البالغ نحو 1770 كيلومترًا، أصبحت ليبيا نقطة انطلاق رئيسية للهجرة غير الشرعية عبر البحر المتوسط، في رحلات محفوفة بالمخاطر نحو القارة الأوروبية.[4].

---

[1] جاسم محمد، **ليبيا بوابة الهجرة للاتحاد الاوروبي، المجلة**، متاح علي الرابط:
https://www.majalla.com/node/125441/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84% 8%D9%8

[2] Mattia Toald, **Migrations Through and From Libya: A Mediterranean Challenge**, Institute Affair Internationalis, May 2015, available at: https://www.iai.it/en/pubblicazioni/migrations-through-and-liby

[3] الشيخ الحسين العلوي، **الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا. معاناة إنسانية برسم التسعير**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2015 متاح على https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/05/201551110544530535 5.html

[4] **ليبيا مركز انطلاق الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا**، متاح على الرابط التالي https://2u.pw/whhYy

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4-1-1 قلة عدد سكان ليبيا مقارنةً بمساحتها

أدى الاختلاف بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصاد في الدول المصدرة للمهاجرين إلى تنامي ظاهرة البطالة في تلك الدول؛ حيث تُشير الدراسات إلى أن ما يقارب نسبته 62% من المهاجرين إلى ليبيا قدموا لعدم الحصول على عمل في دولهم الأم. وبالنسبة لليبيا فإن هناك خلل في تعداد السكان مقارنة مع المساحة الجغرافية الشاسعة للأراضي الليبية، وهو ما انعكس بصورة كبيرة على هجرة الأفراد من الدول إليها سواء للعمل بها أو جعلها محطة للانتقال إلى الدول الأوروبية.

2-1 أسباب تحول ليبيا إلى دولة عبور للمهاجرين غير الشرعيين:

لم تعد العوامل الاقتصادية في ليبيا وشمال وغرب أفريقيا وحدها الدافع الرئيس للهجرة، بل برزت أيضًا دوافع سياسية، من أبرزها تراجع الحريات العامة والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان. وقد ساهمت هذه الظروف في دفع أعداد متزايدة من مواطني دول غرب أفريقيا، لاسيما من بلدان جنوب الصحراء، إلى الهجرة نحو أوروبا عبر الأراضي الليبية. وتتم هذه الرحلات عبر مسارات تنظمها شبكات تهريب تمتد من السودان والنيجر، وتتعاون مع شبكات مماثلة منتشرة داخل المدن الليبية، ما يعكس تعقيد وتشابك منظومة الهجرة غير الشرعية في المنطقة.[1]

ويمكن القول إن هناك أسباب متعددة ساهمت في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتي تحولت إلى ظاهرة في دول أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط هي كالآتي:

- **الأسباب السياسية:** وتتمثل في النزاعات والصراعات المحلية، وتعرض الأفراد إلى الاضطهاد، من قبل الأنظمة السياسية او الجماعات المتطرفة.[2]
- **الأسباب الاقتصادية:** التباين في التنمية بين دول أفريقيا وبين الأقاليم وتزايد البطالة والفقر، بسبب سياسات بعض دول أفريقيا التي بات الكثير منها متورطًا في الاستيلاء على السلطة، والفساد المالي والسياسي، وهذا ما يزيد من حالة الفقر والعوز، ويكون دافعًا رئيسيًا للهجرة. وتشمل منطقة جنوب الصحراء الكبرى، بعض أفقر دول العالم، ومنها: مالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو.[3]
- **التعقيدات الإثنية والقبلية:** تستغل الجماعات الإرهابية التعقيدات الإثنية وانقساماتها القبلية الواسعة في دول الساحل في تعزيز وجودها وانتشارها بما ينعكس بصورة سلبية على الوضع السياسي والأمني القائم.

وفي سياق مواجهة التداعيات المتعددة لهذه الأسباب والتحذير من مخاطر ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي، أعلنت الأمم المتحدة عن تصاعد الهجمات الإرهابية في منطقة غرب أفريقيا والساحل، وبحسب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في المنطقة، فإن معدل الهجمات الإرهابية ضد أهداف مدنية وعسكرية ارتفع بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة.[4]

تجدر الإشارة إلى أن ليبيا كانت تاريخيًا بلد عبور للمهاجرين الأفارقة، وذلك بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي وقربها من السواحل الأوروبية. إلا أن وتيرة الهجرة غير النظامية عبر الأراضي الليبية شهدت تصاعدًا ملحوظًا عقب سقوط نظام العقيد معمر القذافي، وهو ما شكّل نقطة تحوّل مفصلية أعادت ليبيا إلى واجهة طرق الهجرة غير الشرعية، محوّلة إياها من بلد مقصد إلى معبر رئيسي. وقد ارتبط هذا التحوّل بتدهور البيئة الأمنية، بدءًا من الأزمة السياسية في عام 2012، مرورًا بحالة الفوضى الشاملة وانهيار مؤسسات الدولة في عام 2014، مما فتح المجال أمام تنامي نفوذ الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية وشبكات الإتجار بالبشر والمخدرات، التي باتت تعمل دون رادع قانوني. وفي ظل غياب فعلي للأجهزة الأمنية والعسكرية، فقدت الدولة السيطرة على حركة المهاجرين داخل أراضيها، ما

[1] **لماذا تعتبر ليبيا بلد عبور تاريخي للمهاجرين الأفارقة نحو أوروبا؟**، متاح على الرابط التالي https://2u.pw/yE37K

[2] موسي أحمد عبدي، **الآليات القانونية والأمنية للحد من ظاهرة الهجرة غير المشروعة بليبيا**، متاح على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/79280

[3] مصطفي خشيم، تأثير الهجرة غير الشرعية في العلاقات الإيطالية – الليبية، **السياسة الدولية**، العدد 212، ابريل 2018، المجلد 53.

[4] **الأمم المتحدة تحذر من تصاعد الهجمات الإرهابية غرب أفريقيا**، مصراوي، متاح على الرابط التالي https://2u.pw/LrOHt

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أدى إلى تفاقم موجات الهجرة غير الشرعية سواء من المهاجرين المقيمين داخل ليبيا، أو من السكان المحليين، إلى جانب المهاجرين الوافدين من دول مجاورة بهدف العبور نحو دول الاتحاد الأوروبي.[1]

وبناءً على ما سبق ذكره، يمكن الوقوف على مجموعة من الأسباب التي تقف وراء تدفقات المهاجرين غير الشرعيين من ليبيا نحو الاتحاد الأوروبي، من أهمها:

1-2-1القرب الجغرافي لليبيا من السواحل الأوروبية:

يعتبر الموقع الجغرافي وامتداد السواحل الليبية على سواحل البحر الابيض المتوسط بمساحة يبلغ طولها 1770 كم، بالإضافة إلى تقاسم ليبيا أكثر من أربعة آلاف كم من الحدود البرية مع الدول الأفريقية الست المجاورة، من أهم الأسباب التي أدت إلى تحول ليبيا إلى نقطة جذب رئيسية في مسار الهجرة غير الشرعية القادمة من أفريقيا إلى السواحل الأوروبية متخذين من ليبيا دولة عبور للوصول إلى هدفهم[2].

في السياق ذاته، أسهمت هشاشة الأوضاع الداخلية، وتصاعد الاضطرابات الأمنية، والانقسام السياسي في ليبيا، في اتساع نطاق أنشطة شبكات تهريب البشر والجماعات الإرهابية. وقد تفاقمت هذه الظاهرة نتيجة عجز الحكومات الليبية المتعاقبة عن فرض السيطرة على الحدود الجنوبية، الممتدة لمسافة تُقدّر بنحو 4400 كيلومتر، والتي تتشاركها ليبيا مع ست دول هي: تشاد، النيجر، السودان، الجزائر، تونس، ومصر، حيث تنتشر الصحراء المفتوحة التي يصعب مراقبتها وضبطها أمنياً. كما أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لليبيا، وقربها من السواحل الإيطالية، جعل منها نقطة جذب للمهاجرين غير النظاميين الطامحين في الوصول إلى أوروبا، خاصة من دول الجوار الأفريقي. ويضاف إلى ذلك غياب تطبيق فعّال للقوانين الليبية الرادعة للهجرة غير الشرعية، وهو ما أكدته تقارير المنظمة الدولية للهجرة، التي قدّرت عدد الأجانب المقيمين في ليبيا بصورة غير قانونية بأكثر من 617,000 شخص.[3]

2-2-1 الانفلات الأمني في ليبيا والدول المجاورة:

تُعد ليبيا من الدول العربية التي تعاني من أزمات سياسية وصراعات عسكرية مستمرة، الأمر الذي وفّر بيئة خصبة لنشاط العصابات الإجرامية والميليشيات المسلحة، التي استغلت حالة الفوضى وانعدام السيطرة الأمنية لتحويل الأراضي الليبية إلى مسرح لعمليات تهريب المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا. وقد ساهم غياب الرقابة الفعّالة على الحدود الليبية، سواء البرية أو البحرية، في فتح المجال أمام تدفق المهاجرين من الدول الأفريقية التي تواجه أوضاعًا معيشية صعبة، وجعل من ليبيا دولة عبور رئيسية لهؤلاء المهاجرين، مما أدى بدوره إلى تفاقم حالة انعدام الأمن في المنافذ الحدودية المختلفة.[4]

في هذا الإطار، أسهمت المساحات الحدودية الشاسعة في الحد من فاعلية الرقابة الأمنية وصعوبة مراقبة الحدود بشكل فعال، لا سيما مع تعقيد التضاريس الصحراوية والجبلية، وضعف القدرات التقنية للمراقبة الإلكترونية، وغياب الكوادر الأمنية المؤهلة. وقد تفاقم هذا الوضع نتيجة الانقسام السياسي وتعدد الحكومات والوزارات الأمنية، ما أدى إلى غياب التنسيق وعدم وجود جهة موحدة لمتابعة الخروقات الأمنية. كل ذلك وفر بيئة مناسبة لازدهار نشاط الجماعات الإجرامية، وسهّل على شبكات تهريب البشر العمل بحرية، حيث تتمتع هذه الشبكات بإمكانات متقدمة تشمل أجهزة مراقبة واتصالات حديثة، فضلاً عن قدرتها على تقديم رشى مجزية لاستقطاب بعض العناصر الأمنية. وقد ساعدت حالة الفوضى التي أعقبت سقوط النظام في عام 2011 في تقويض سيطرة الدولة على حدودها، ما جعل ليبيا نقطة جذب للمهاجرين غير الشرعيين كممر آمن وغير خاضع للضبط في رحلتهم نحو أوروبا.[5]

---

[1] عامر عادل، جذور الهجرة غير الشرعية ودوافعها، **مركز أبحاث أوروبا وشمال افريقيا**، 2018، ص 100.

[2] **غرفة عمليات بين ايطاليا وليبيا لمراقبة الساحل الشمالي والحدود الجنوبية**، ليبيا المستقبل، متاح على الرابط التالي https://2u.pw/1qJLV

[3] عبد السالم بشير الدويبي، الهجرة غير المشروعة إلى ليبيا الابعاد والتداعيات، **مركز البحوث والدراسات الافريقية**، طرابلس، الطبعة الأولي، 2013، ص ص9-10.

[4] فرحاني عمر، سليماني مباركة، **التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي**، متاح على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/76/3/1/10197

[5] عاشور شوايل، **تداعيات الربيع العربي أمنيا علي ليبيا: واقع ورؤية**، متاح علي الرابط التالي: https://carnegieendowment.org/files/Security_Sector_in_Libya_in_20131.pdf

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وامتدادًا لما سبق، شهدت معدلات الهجرة غير الشرعية ارتفاعًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، لا سيما بعد التحولات الجذرية التي عصفت بالمجتمع الليبي في أعقاب الحراك الشعبي في فبراير 2011. فقد أسفرت هذه الأحداث عن انهيار المنظومة الأمنية، وانتشار السلاح بمختلف أنواعه، وتزايد استخدام المركبات الصحراوية، وسط عجز الدولة عن فرض رقابة فاعلة على حدودها البرية والبحرية ذات الطبيعة الجغرافية المعقدة والامتدادات الواسعة. كما ساهمت الأوضاع الأمنية المتدهورة في دول الجوار، واحتدام الأزمات السياسية والاقتصادية والنزاعات المسلحة، في تعزيز العوامل الطاردة للسكان، مما أدى إلى تفاقم الظاهرة. وفي هذا السياق، تشير التقديرات الإيطالية إلى أن عدد المهاجرين غير النظاميين القادمين من ليبيا بلغ نحو 1.5 مليون شخص، معظمهم من دول شمال أفريقيا، بالإضافة إلى مهاجرين من دول أفريقيا جنوب الصحراء مثل تشاد، الصومال، إريتريا، وإثيوبيا.[1]

3-2-1 انهيار النظام السياسي في ليبيا:

لا شك أن غياب المؤسسات السياسية والأجهزة الأمنية وعدم دستورية النظام الليبي والصراع حول السلطات عمل على تشجيع دخول المهاجرين إلى ليبيا خاصة مع سهولة الانتقال في ظل المحددات السياسية المتعلقة بغياب المنظومة الديمقراطية والمشاركة السياسية، والممارسة التشاركية للسلطات الثلاث، وتراجع مؤشرات عملية الانتخاب والانتقال السلمي للسلطة. كما شكل الاضطهاد السياسي والتباين العرقي والطائفي أهم الأسباب السياسية التي جعلت ليبيا دولة عبور للمهاجرين غير الشرعيين.

وضمن الإطار نفسه، ساهم الفساد الإداري وغياب الرقابة الحكومية في ليبيا بشكل مباشر في تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية. فقد كشفت بعض الدراسات المعنية بتحليل أسباب دخول المهاجرين إلى ليبيا أن 47% منهم تمكنوا من العبور نتيجة تواطؤ أو فساد داخل السلطات الرسمية على المعابر الحدودية وتهاون في تطبيق القوانين. وأشار 18% من المشاركين في الدراسة إلى أن نفوذ عصابات التهريب كان العامل الأساسي الذي مكنهم من الدخول، بينما أكد 71% أن أقاربهم أو معارفهم سهّلوا لهم التواصل مع المهربين أو أتموا الصفقة نيابة عنهم. كما أقر 6% بأن بعض رجال الأمن ساعدوا المهاجرين بالتنسيق المباشر مع شبكات التهريب، في حين أوضح 20% من المهاجرين أنه تم الترتيب معهم مسبقًا في بلدانهم الأصلية للانتقال إلى ليبيا.[2]

3-1 مراحل ومناطق تصدير الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا[3]:

يصل معظم المهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا قادمين من مختلف دول القارة الإفريقية، بعد أن يتم تجميعهم في نقاط التقاء محددة داخل كل دولة. ومن هناك، تتولى عصابات متخصصة في التهريب نقلهم عبر حافلات كبيرة إلى العاصمة طرابلس. وفي طرابلس، ينتظر المهاجرون لفترة قد تمتد لعدة أسابيع، ريثما تنهي تلك العصابات ترتيباتها وتنسيقاتها مع بعض عناصر الشرطة وخفر السواحل، غالبًا عبر وسائل غير قانونية مثل الرشوة. بعد الانتهاء من ترتيبات التنسيق والتشبيك، تبدأ عملية الإعداد للعبور إلى السواحل الإيطالية. وقبيل موعد الانطلاق، يتم تقسيم المهاجرين إلى مجموعات، ثم تُنقل كل مجموعة إلى مدينة زوارة الليبية، التي تُعد من أقرب النقاط الساحلية الليبية إلى السواحل الإيطالية، تمهيدًا لبدء رحلة عبور البحر عبر قوارب التهريب.[4]

يمكن الإشارة هنا إلى وجود العديد من الشبكات الإجرامية المتورطة في الاتجار بالبشر وتجارة المخدرات، والتي تنشط بشكل واسع في المناطق التي تُستخدم لتصدير المهاجرين إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية. وتنتمي غالبية هذه العصابات إلى قبائل **التبو**، التي تمتد نفوذها عبر الدول الأفريقية

---

[1] المرجع السابق.

[2] Migration policy debate report, **how will the refugee surge affect the European economy**, Organization for economic co-operation and development ،November 2015, available at: https://www.oecd.org/en/publications/how-will-the-refugee-surge-affect-the-european-economy_61374adf-en.html

[3] **IMMIGRATION AND BORDER MANAGEMENT**, Available on: https://libya.iom.int/immigration-and-border-management

[4] خليفة الزائدي، **الهجرة غير القانونية غير الشرعية إلى أوروبا من منظور القانون الدولي والفقه الإسلامي دراسة حالة ليبيا**، 2013-2018، 2020.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المجاورة لليبيا، وتتولى بشكل أساسي إدارة عمليات التهريب في جنوب البلاد. تمر عملية الهجرة غير الشرعية عبر الأراضي الليبية بثلاث مراحل رئيسية، تبدأ من الدول المصدّرة للمهاجرين، وتنتهي عند الشواطئ الشمالية للبحر المتوسط. وخلال هذه الرحلة، يتنقل المهاجرون من مهرّب إلى آخر، حيث يتولى كل منهم مسؤولية إيصالهم إلى نقطة معينة على طول المسار، في نظام تهريب منظم ومحكم تُدار فيه العمليات على مراحل مترابطة، يشارك فيها العديد من الوسطاء ضمن شبكات تهريب متخصصة[1].

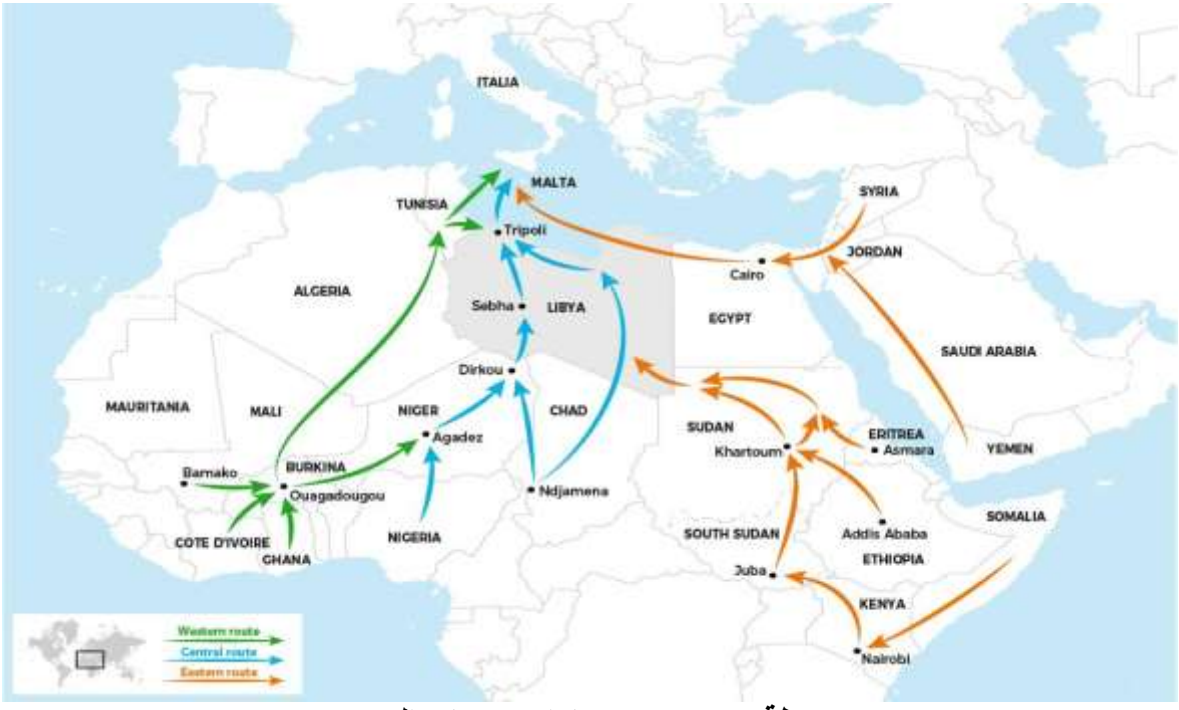

خريطة (2) توضح مسارات موجات الهجرة

المصدر: متاح علي الرابط التالي:

https://www.msf.org

1-3-1 المرحلة الأولى:

1-1-3-1 منطقة القرن الأفريقي: يتجمع المهاجرين من دول هذه المنطقة، وهي (إثيوبيا وإريتريا والصومال والسودان)، وخاصة مدينتا "كسلا" و"جنوب كردفان" في السودان، ويتكفل كل مهاجر بإيصال نفسه إلى إحدى المدينتين؛ حيث يقوم مهرّبون سودانيون بإيصالهم لدارفور، وتستغرق الرحلة من 10 أيام إلى أسبوعين وتكلفتها من 30 إلى 80 دولارًا أمريكيًّا. ومن دارفور يقوم المهرّبون بتوصيل المهاجرين بواسطة شاحنات متهالكة إلى المنطقة الحدودية الليبية-السودانية عبر طرق ترابية غير ممهدة قد تستغرق الرحلة أسبوعًا أو أقل وتكلِّف من 80 إلى 150 دولارًا أمريكيًّا.

في سبيل إتمام هذه العملية يقدِّم المهربون رشاوي لدوريات حرس الحدود السوداني في حالة تصادفوا معهم، ثم يقوموا بتوصيل المهاجرين من المنطقة الحدودية إلى مدينة الكُفرة الليبية في شاحنات يتكدس فيها المهاجرون بالعشرات تستغرق الرحلة عدة أيام وتكلِّف 150 دولارًا أمريكيًّا، ويكون المهرّبون في الغالب تابعين لميليشيات مسلحة أو تحت حماية ميليشيات معينة يدفعون لها إتاوات نظير الحماية، ويتم التنسيق بين المهربين عبر هواتف الثريا والشاحنات المزودة بأجهزة تحديد الموقع عبر الأقمار الصناعية[2].

[1]Emma Borgnäs, Linda Cottone, Tassilo Teppert, **Labor migration dynamics in Libya**, available at: https://publications.iom.int/system/files/pdf/ch24-labour-migration-dynamics-in-libya.pdf

[2]Bischoff, C., Falk, F.&Kafehsy, S. (Eds.), Images of illegalized immigration: towards a critical iconology of politics, **center for migration studies of New York**, (Vol. 9), 2013.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2-1-3-1 **منطقة الســـاحل الأفريقي: (النيجر ومالي وبوركينافاســـو ونيجيريا والكاميرون)**[1] ويقوم مهاجرون النيجر ومالي وبوركينافاســـو بالتجمع في مدينة "أغاديس" في شـــمال النيجر، ثُمَّ يقوم مهرّبون من الطوارق ومن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بتهريبهم في رحلة طويلة ومتعبة إلى مدن الجنوب الليبي خاصـــة مدينتي "القطرون وأم الأرانب"، ويكون الجزء الأخير من الرحلة مشيًا على الأقدام ليلًا لعشرات الكيلومترات لتجنُّب دوريات حرس الحدود الليبي التابعة لبلديات الجنوب الليبي، وفي هذا الجزء قد يموت بعض المهاجرين عطَشًـــا في الصـحراء؛ حيث تستغرق الرحلة من ثلاثة أسـابيع إلى شـهر وتكلِّف المهاجر من 150 إلى 300 دولار أميركي[2].

أما مهاجرو نيجيريا والكاميرون عادة ما يصـلون إلى مدن الجنوب الليبي عبر دولة تشـاد، ويتم نقلهم من المدن الحدودية الليبية إلى نقاط التجمع في الجنوب في مدينة "أوباري" أو "ســبها" عاصـــمة الإقليم. ويقوم بهذه المرحلة ميليشـــيات قبَلِية مســـلحة من قبائل الجنوب الليبي، وعادةً ما يقوم بعض المهاجرين بالعمل اليدوي لعدة أشهر وأحيانًا لسنوات للحصول على المال اللازم لإكمال بقية الرحلة إلى أوروبا[3].

3-1-3-1 **منطقة الشـــرق الأوســـط: (ســـوريا وفلســـطين ومصـــر والعراق واليمن)** غالبًا ما يأتي المهاجرون من هذه البلدان بشـكل فردي عبر منافذ الدخول الشـرعية باسـتثناء السـوريين الممنوعين من دخول ليبيا، وفي ليبيا يتواصـــلون مع المهربين للقيام بالترتيبات واســـتلام التعليمات[4].

4-1-3-1 **منطقـة المغرب العربي: (المغرب والجزائر وتونس)** وفي تونس يـدخـل المهـاجرون غير الشـرعيين بشـكل طبيعي دون الحاجة إلى اسـتصـدار تأشـيرة دخول عبر معبري رأس جدير والذهيبـة الحـدوديين في حين يتســـلل الجزائريون والمغـاربـة عبر طرق التهريـب الغربيـة والجنوبية[5].

2-3-1 المرحلة الثانية: يُقصـــد بها الرحلة من المدن الحدودية بالجنوب والجنوب الغربي الليبي إلى مدن الشمال الساحلية؛ وأحيانًا تتم بشكل فردي وهي محفوفة بالمخاطر؛ حيث يتم في الغالب اعتقال المهاجر من قبل الميليشـيات الجهادية والقَبَلية ويُودَع بالسـجنَ ويُعذَّب والبعض يموت تحت التعذيب والبعض يخضـع لأعمال السُّخرة دون مقابل لأشـهر أو سـنوات ثم يُطلَق سـراحُه، وجزء من المهاجرين ينضـم للميليشـيات المسـلحة للقتال معها بمقابل، لكن بعض المهاجرين ولاسـيما مَنْ عندهم المال تتكفل الميليشـيات المسـلحة بإيصـالهم إلى مدن الشـمال السـاحلية بمقابل غير ثابت يتوقف على اتفاق الطرفين. وكان بعض مهاجرو القرن الأفريقي وجهتهم مدينة بنغازي في المرحلة الثانية، وذلك قبل اندلاع عملية الكرامة في الشـــرق الليبي، إلا أنهم أصبحوا يتجهون إلى مدن الغرب الليبي بسبب الوضع الأمني في البلاد[6].

3-3-1 المرحلة الثالثة: خلال هذه المرحلة يتجمع المهاجرون في أماكن تجميع على السـاحل الليبي في مزارع واسـتراحات؛ غالبًا ما تكون شـاليهات وأماكن اسـتجمام وممتلكات لرجال النظام السـابق، في مدن

---

[1] **Burkina Faso, Mali and Western Niger - Humanitarian Snapshot (As of 12 September 2022)** ,OCHA Posted14 Sep 2022,Available on : https://reliefweb.int/report/burkina-faso/burkina-faso-mali-and-western-niger-humanitarian-snapshot-12-september-2022

[2] **Gold rush, migrant crisis overwhelms Niger's arid Arlit town**, Available on : https://www.theeastafrican.co.ke/tea/news/rest-of-africa/gold-rush-and-migrant-influx-stoke-strains-in-niger-desert-town-4196250

[3] Sylvie bredeloup, **The Libyan Migration Corridor,Humanities and Social Sciences**,report,19/10/2021, Available on: https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00585315/

[4] AFRICA AND THE MIDDLE EAST , Available on: https://www.iom.int/africa-and-middle-east

[5] Haim Malka, **Maghreb Migration: Ready or Not** , Available on: https://www.csis.org/analysis/maghreb-migration-ready-or-not

[6] Katharina Natter(Mehr zum Autor), **Maghreb – Migration Patterns and Policies between the Sahara and the Mediterranean**, 06.02.2020 , Available on: https://www.bpb.de/themen/migration-integration/laenderprofile/english-version-country-profiles/304866/maghreb-migration-patterns-and-policies-between-the-sahara-and-the-mediterranean/

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الخُمس والقربوللي وطرابلس وصـبراتة وزوارة حتى يكتمل العدد لبدء رحلة قوارب الموت. وتتولى هذه المرحلة الميليشيات المسلحة في مدن الغرب الليبي التي تجني من ورائها عائدات سنوية تتراوح بين 500 إلى 1000 مليون دولار أمريكي، وتستعين هذه الميليشيات بمهرّبين من أصحاب القوارب من ليبيا وتونس ومالطة وصقلية ومصر. ويقضي معظم المهاجرين في ليبيا مدة تتراوح بين أشهر إلى سنوات للعمل بغية جني المال اللازم لتغطية تكاليف الجزء الثالث والأخير من الرحلة والتي تتراوح بين 700 إلى 3000 دولار حسب المركب والوجهة وتسهيلات القارب أو السفينة، حيث تُشير التقارير الواردة من مدن الغرب الليبي إلى أن ظروف عمل المهاجر محفوفة بالمخاطر والصعوبات؛ حيث يتعرضون باستمرار للابتزاز والإهانة وأحيانًا يؤدون الأعمال تحت تهديد السلاح ودون مقابل.

من الجدير بالذكر أن معظم الجماعات المسلحة في ليبيا متورطة بشكل مباشر في أنشطة الاتجار بالبشر، إلا أن الخطر الأبرز والأكثر إثارة للقلق لدى دول الاتحاد الأوروبي يتمثل في دور ميليشيات "أنصار الشريعة ."فبحسب تقارير استخباراتية متعددة، فإن هذه الميليشيات لا تقتصر على تحقيق مكاسب مالية من عمليات تهريب المهاجرين، بل تتجاوز ذلك إلى زرع عناصر تابعة لتنظيم "داعش" ضمن صفوف المهاجرين المتجهين إلى أوروبا. وقد أشار التنظيم عبر منابر إعلامية إلكترونية إلى تمكّنه من تهريب أكثر من أربعة آلاف جهادي إلى الأراضي الأوروبية بين عامي 2015و2018، مستغلًا فوضى تدفقات الهجرة غير النظامية. هذا التطور الخطير دفع بالاتحاد الأوروبي إلى رفع مستوى التنبه واليقظة الأمنية، خاصة مع تصاعد تهديدات "داعش" الأخيرة لدول الاتحاد الأوروبي، ما جعل من ملف الهجرة غير الشرعية من ليبيا إلى أوروبا قضية أمن قومي بالنسبة للعديد من الحكومات الأوروبية[1].

المحور الثاني: تداعيات الهجرة غير الشرعية على الدولة الليبية:

تعيش ليبيا منذ أكثر من ست سنوات أزمة سياسية تجاوزت تداعياتها الأبعاد السياسية لتطال الجوانب الاقتصادية والأمنية والعسكرية والاجتماعية، بحيث أدت المواجهات العسكرية إلى تمزق النسيج الاجتماعي الليبي القائم على الأساس القبلي، وكان للتدخلات الأجنبية أثر بالغ في تأجيج الوضع واستمرار الانقسام السياسي القائم. ولعل من أهم تلك التحديات التي واجهت الدولة الليبية هي قوافل الهجرة غير الشرعية المنظمة والتي استفادت كغيرها من التحديات من ضعف وهشاشة الوضع السياسي والأمني، حيث فرضت الهجرة غير الشرعية على الدولة الليبية تحديات كبيرة سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، كان لها تأثير كبير على الأمن القومي الليبي.

أثّرت الهجرة غير الشرعية بشكل بالغ على بنية المجتمع الليبي من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، إذ أن دخول أعداد كبيرة من المهاجرين بطريقة غير منظمة وفي ظل غياب الرقابة، يُفضي إلى زعزعة استقرار الدولة. فقد أصبحت ليبيا بؤرة لتدفق المهاجرين، خاصة في ظل الاضطرابات السياسية والانفلات الأمني، ما أسهم في تفاقم حالة الفوضى التي تشهدها البلاد. وتُعد الهجرة غير الشرعية إشكالية حقيقية وتحديًا معقدًا للسلطات الليبية، فغالبًا ما يدخل المهاجرون دون فحص طبي أو تحقق أمني، ما يثير مخاوف صحية من انتشار الأمراض، ومخاطر أمنية تتعلق باحتمال تسلل عناصر تنتمي إلى منظمات إرهابية بين صفوفهم. كل ذلك ألقى بظلاله الثقيلة على المجتمع الليبي، الذي يعاني أساسًا من ضعف مؤسسات الدولة وانقسام أجهزتها، ليجد نفسه أمام أعباء إضافية وتحديات صحية، أمنية، ثقافية واقتصادية، يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي [2]:

1-2 التداعيات الاقتصادية:

يُعد البعد الاقتصادي للهجرة غير الشرعية من أهم العوامل التي أثرت على عمل الحكومة الليبية؛ حيث كان تدفق هذه الموجات من الهجرات سببًا في ارتفاع الفاتورة الاقتصادية، كما أدى تراجع قدرة

[1] الحسين الشيخ العلوي، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا. معاناة إنسانية برسم التسعير، **مركز الجزيرة للدراسات**، قطر، 2015، متاح على الرابط التالي: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/05/201551110544530535 5.html

[2] Omer Karasapan ,**FUTURE DEVELOPMENT, Libya's migrants and crimes against humanity**, November 2, 2021 ,Available on: https://www.brookings.edu/blog/future-development/2021/11/02/libyas-migrants-and-crimes-against-humanity/

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الحكومة الليبية على إدارة البلاد، وتنظيم الهجرات، إلى نشوب أزمة اقتصادية صعبة، ومن خلال البعد الاقتصادي يمكن الاطلاع على أهم العوامل التي أدت الى انهيار الوضع الاقتصادي في ليبيا بسبب الهجرات غير الشرعية، على النحو الآتي[1]:

2-1-1 الهجرات غير الشرعية سبب في تراجع سعر صرف العملة:

أدت الهجرة غير الشرعية وعمليات الاتجار بالبشر إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية في ليبيا، وأسهمت بشكل مباشر في تدهور قيمة الدينار الليبي. ففي عام 2013، كان سعر صرف الدولار الأمريكي يعادل نحو 1.25 دينار ليبي، إلا أن هذا الرقم شهد انهيارًا كبيرًا بحلول عام 2016 ليصل إلى حوالي 6.5 دينار ليبي، مما أدخل البلاد في أزمة سيولة خانقة. رافق هذا الانهيار شح في العملة الأجنبية داخل البنوك التجارية، إلى جانب ارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية، وتراجع حاد في إيرادات الدولة من المواد الخام، الأمر الذي دفع الاقتصاد الليبي إلى حافة الانهيار الكامل.

ولمواجهة هذه الأزمة، اضطر مصرف ليبيا المركزي إلى السحب من الاحتياطيات النقدية لتغطية نفقات الاستيراد، وسداد رواتب الموظفين ومستحقات الدعم الحكومي، في ظل تفاقم الأعباء الاقتصادية.

كما ساهم غياب الرقابة وضعف الأجهزة الأمنية في تسهيل استهداف المهاجرين غير الشرعيين للموانئ وخطوط الإمداد النفطي، الأمر الذي أضعف أحد أبرز مصادر الدخل القومي في ليبيا. وقد انعكس ذلك سلبًا على الاستقرار الاقتصادي، إذ أدى إلى زيادة الارتباك في إدارة السياسات المالية، في ظل تفشي الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة. وكنتيجة مباشرة لهذا التدهور، شهد الدينار الليبي انخفاضًا حادًا في قيمته، وخرجت الدورة النقدية عن السيطرة الرسمية للمؤسسات المصرفية، مما فاقم الأزمة الاقتصادية وقلص من قدرة الدولة على إدارة مواردها المالية بفعالية..[2].

2-1-2 تحكم المليشيات المسلحة في الحقول النفطية داخل الأراضي الليبية:

تُعد ليبيا من الدول المهمة في مجموعة "أوبك"، إذ يشكّل النفط المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي فيها. لكن الصراعات الداخلية وتزايد نشاط عصابات التهريب أدت إلى أضرار كبيرة في البنية التحتية وتوقف تصدير النفط عدة مرات. كما ساهمت التدخلات الأجنبية، خاصة الأوروبية، في التأثير على الاقتصاد الليبي بهدف السيطرة على تدفقات المهاجرين ومصادر الطاقة. فعلى الرغم من تعافي الإنتاج النفطي تدريجيًا بعد 2016، إلا أن الاحتجاجات وإغلاق الحقول تسببا مجددًا في تراجعه الحاد.[3].

أدت سيطرة عصابات الاتجار بالبشر والميليشيات المسلحة على مرافق إنتاج وتصدير النفط في ليبيا إلى تراجع كبير في الصادرات، وانخفاض الناتج المحلي إلى 9% عام 2016، وارتفاع معدلات التضخم والعجز في الميزانية، الذي بلغ 59.8%. كما تدهورت الأوضاع المعيشية مع نقص في السلع الأساسية والأدوية، وتراجع الأجور والقدرة الشرائية.[4].

2-1-3 ارتفاع معدلات التضخم وتراجع النشاط التجاري:

أدى التدهور في الحياة الاقتصادية في ليبيا، سواء فيما يتعلق بنشاط التجارة أو الصناعة، نتيجة تدفق الهجرات غير الشرعية إلى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتراجع العمل في القطاع الزراعي الذي يوفر حوالي 25 % من احتياجات ليبيا الزراعية، ليزداد اعتماد الدولة على الاستيراد لتغطية احتياجاتها[5]. كما خسرت الدولة الليبية ملايين الدولارات من رسوم دخول وجمارك بسبب سيطرة المهربين على الحدود واستغلالها لصالحهم. كما ساهمت الهجرة غير الشرعية في انتشار مكاتب سفريات

---

[1] نادية بن ورقلة، **تداعيات الهجرة غير شرعية على الدول الأوروبية وأبعادها الاقتصادية والديمغرافية**، جامعة زيان عاشور الجفة، العدد 4، ص200، متاح على الرابط التالي https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/698/2/2/133718

[2] صحيفة العرب اللندنية (2018) **شحة السيولة تغرق الاقتصاد الليبي في أزمات خانقة**، 24 تموز. لندن.

[3] Marie- Cecile Dame and Tahar Benattia, **Mixed Migration Trends in Libya: Changing Dynamics and Protection Challenges**, Altai Consulting in partnership with IMPACT Initiatives (IMPACT), 2017, PP:25-52, available at: https://www.unhcr.org/media/mixed-migration-trends-libya-changing-dynamics-and-protection-challenges

[4] Ibid.

[5] نادية بن ورقلة، **تداعيات الهجرة غير شرعية على الدول الأوروبية وأبعادها الاقتصادية والديمغرافية**، جامعة زيان عاشور الجفة، العدد 4، ص250

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وهمية تغرر بالمهاجرين من خلال عقود عمل مزيفة، وتختفي بعد جمع الأموال، مما يعرض الضحايا للاحتيال والاستغلال.[1]

2-2 التداعيات الاجتماعية:

ساهمت الهجرة غير الشرعية في ظهور سلوكيات غريبة عن القيم والعادات الليبية، نظرًا لاختلاف خلفيات المهاجرين الثقافية والدينية، مما أثر سلبًا على النسيج الاجتماعي القبلي والديني في ليبيا، خاصةً في ظل الانقسام الداخلي الذي تعانيه البلاد.[2]:

2-2-1 ارتفاع نسبة البطالة والجريمة:

دفعت أرباح الاتجار بالبشر العديد من الشباب الليبي للانخراط في شبكات التهريب، خاصة في ظل نقص السيولة، وتأخر الرواتب، وغياب فرص العمل. ومع ضعف مؤسسات الدولة الأمنية وتزايد أعداد المهاجرين، تراجعت فرص التوظيف وارتفعت معدلات البطالة والجريمة.[3]

2-2-2 انتشار الأمراض ونقص المواد الطبية:

إن دخول المهاجرين له بعد طبي من خلال ما يحمله المهاجر من أمراض؛ حيث أكد رئيس لجنة حصر العمالة الوافدة وبحسب الإحصائيات الأولية أن قرابة 15%من المهاجرون يعانون أم أمراض معدية، كالإيدز، والوباء الكبدي، وحتى الأمراض التي انقرضت منذ فترة طويلة كالزهري.

2-2-3 ازدياد شبكات التهريب

تسببت البطالة ونقص السيولة وعدم انتظام الرواتب في دفع العديد من الشباب الليبي للانخراط في شبكات التهريب أو التعاون معها، حتى أن بعضهم أنشأ نقاط تفتيش لهذا الغرض. في عام 2016، بلغت أرباح المهربين حوالي 30 ألف جنيه إسترليني لكل مجموعة مهاجرين، حيث يُدفع نحو 120 جنيهًا إسترلينيًا للربط مع الشبكة، وما يصل إلى ألفي دولار لحجز مكان في قوارب الهجرة إلى إيطالي[4].

2-2-4 التعذيب والاغتصاب

لم تكن هذه الظاهرة موجودة في المجتمع الليبي عبر مختلف مراحل التاريخ، إلا أن المهاجرين الذين فقدوا معايير الأخلاق والقيم ادخلوا هذه الظاهرة، وهي ظاهرة تتنافى مع التعاليم الإسلامية والمسيحية، وهو ما عزز من ارتكاب جرائم وانتهاكات لحقوق المهاجرين في مراكز الاحتجاز من خلال وسائل التعذيب، والاغتصاب، والسجن، والعمل القسري.

2-2-5 انتشار ظاهرة أسواق العبيد

هذه الظاهرة غريبة على المجتمعات العربية والإسلامية؛ حيث أوجد المهاجرين أسواق للعبيد في ليبيا، يتم فيها الاتجار بالمهاجرين في أسواق للرق والنخاسة، بالإضافة الى تعرضهم للعنف والتعذيب في مراكز الإيواء هناك[5].

2-2-6 نقص الغذاء والدواء وسوء المعاملة

أدى تصاعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى نقص في الغذاء والدواء، والعيش بظروف صعبة، وسوء معاملة المهاجرين الذين ينتظرون في مراكز الإيواء، وإهمالهم، وعدم اكتراث أفراد الحراسة والخدمات الطبية والغذائية من الجانب الليبي القائمين على تلك المراكز، وعدم تجهزيها وتزويدها بكل ما تحتاجه لتقدم واجباتها على النحو الأمثل.

---

[1] أحمد رشاد سلام، الهجرة غير المشروعة في القانون المصري دراسة في القانون الدولي الخاص، **دار النهضة العربي**، القاهرة، 2011، ص 24 -25

[2] الفيتوري صالح السطي، **الاثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول العبور**، جامعة بنى وليد، 18 /2019/12، متاح على الرابط التالي https://2u.pw/l2vwN

[3] ختو فايزة، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأور ومغاربية 1995 -2010**، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة جزائر، ص 44.

[4] عبد الله احمد عبد الله المصراتي، **الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي: دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازي**، 2013/3/29.

[5] **المرجع السابق.**

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2-3 التداعيات السياسية:

ساهم تدفق الهجرة غير الشرعية في زيادة الاضطراب السياسي بليبيا، نتيجة الأعباء المتزايدة على صانع القرار، في ظل انقسام داخلي، وتنامي الإرهاب، وانتشار شبكات الاتجار بالبشر والمرتزقة، مما أثر سلبًا على استقرار المشهد السياسي الليبي.[1].

2-3-1 اختراق وتهديد سيادة الدولة

لقد شكلت التدخلات الخارجية المرتبطة بمكافحة الهجرات غير الشرعية اختراقًا لسيادة الدولة الليبية، وقد أدت هذه التدخلات إلى تدويل القضية الليبية، وإخراج القرار السياسي من أيدي صانع القرار السياسي الليبي، لتكرس الهجرات غير الشرعية الدور الخارجي وسطوته على مجريات الأحداث الداخلية في ليبيا، التي عرفت مرحلة مفصلية جديدة بُعد سقوط نظام معمر القذافي.

2-3-2 انتشار الفوضى وحالة عدم الاستقرار

لقد شكلت الهجرات غير الشرعية حالة من عدم الاستقرار في ليبيا، والذي لا يرتكز على القوة العسكرية والأمنية، بقدر ما يرتكز على مجموعة من التدابير السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، لمعالجة أثر هذه الهجرات، وأن استقرار النظام الليبي مرهون بقدرته على الاستجابة لهذه التحديات، سواء كانت مفروضة عليه من البيئة الداخلية أو من البيئة الخارجية من خارج ليبيا[2].

2-3-3 الفكر المتطرف للمهاجرين

إن كثير من المهاجرين الذين هجروا بلدانهم ربما لأسباب عدة من أهمها الأسباب السياسية، لذلك فإن تأثير المهاجرين وما يحملونه من أفكار متطرفة ربما يهدد القيم ومبادئ النظام السياسي الليبي، لذلك يدخل المفهوم الأمني كحالة استباقية لمعرفة تأثير أفكار المهاجرين سياسيًا قبل أن يؤثر في المنظومة الليبية السياسية.

2-3-4 ضعف المؤسسات السياسية الليبية في إيواء المهاجرين

هناك ضعف كبير في المؤسسات التي تعمل على إيواء المهاجرين نتيجة قلة الإمكانيات التي تتطلب ميزانيات ضخمة لتوفير الخدمات التي يجب توافرها بمراكز الإيواء من رعاية صحية، والإعاشة اللازمة للمهاجرين. وتعاني السلطات الليبية، وجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية ضعفًا في الإمكانيات المطلوبة لمواجهة موجات الهجرات غير الشرعية.

2-3-5 انهيار المنظومة السياسية

لقد شكل عبء تدفق الهجرات غير الشرعية في ليبيا إلى انهيار مؤسسات الدولة وتفككها وانقسامها بما يمثله من تهديد لكيان الدولة الليبية والذي قد يؤدي في نهايته الى تقسيم ليبيا وهو أمر بات من المرجح تنفيذه على أرض الواقع في ظل الاختلافات السياسية بين القيادات الليبية والتي شكلت أزمة خانقة داخل مؤسسات المجتمع الليبي.

2-3-6 مراقبة الحدود

بسبب عدم قدرة الأمن الليبي على التحكم والسيطرة على حدود ليبيا، فقد استعانت بخبرات ايطالية لرصد الهجرات غير الشرعية التي تخترق الحدود الليبية، إذ شكلت السلطات الإيطالية غرفة عمليات أمنية مشتركة "ليبية – إيطالية" في طرابلس، لمراقبة السواحل الليبية شمالًا، والحدود الجنوبية للبلاد، باستخدام الطائرات بدون طيار وتدريب فرق حرس الحدود الخاصة. وذلك لمراقبة أنشطة الجريمة المنظمة، وتهريب المهاجرين والجماعات المتشددة، بما فيها تنظيم الدولة الإسلامية[3].

2-4 التداعيات الأمنية:

شكلت الهجرات غير الشرعية عبءً على الواقع الأمني الليبي، فالهجرات تحمل معها افكارًا تخريبية، وخلايا نائمة ربما تستيقظ وتشكل خطرًا على الأمن

---

[1]Grech, & M. Wolfed (Eds.), **Migration in the Mediterranean: human rights, security and development perspectives, 2014,** (pp. 96-108). Maida: Mediterranean Academy of Diplomatic Studies.

[2]محمد أبو زيد، **الهجرة غير الشرعية وأثرها على الامن القومي الليبي (2011-2017)**، جامعة الشرق الأوسط، 2019، مرجع سابق.

[3]**تشاد تمنع مواطنيها من الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا**، صحيفة ليبيا المستقبل 28، كانون الأول،2016.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الليبي، لذلك كان للهجرات غير الشرعية دورًا في عدم الاستقرار الأمني في ليبيا، ومن خلال ذلك تم الاطلاع على أهم التحديات التي تشكلها الهجرات غير الشرعية على الأمن الليبي وهي:

2-4-1 دخول عصابات التهريب مع المهاجرين

تستغل عصابات التهريب المهاجرين، وتعاملهم كسلع؛ حيث يتم استغلالهم ونقلهم عبر حافلات كبيرة إلى المناطق الساحلية، والتي تتركز غالبيتها في محيط مدينة زوارة الليبية التي تبعد عن سواحل إيطاليا (150) ميلًا بحريًا يقطعونها في رحلة بحرية قد تستغرق يومًا واحدًا ومن زوارة تضع عصابات التهريب المهاجرين في قوارب مقابل مبلغ من المال يتراوح ما بين (900إلى 1000) يورو[1].

2-4-2 الارتباك والفوضى الداخلية

لقد شكلت الهجرات غير الشرعية حالة من الارتباك والفوضى، وانتشار الإشاعات، وعدم وضوح الرؤية، وقلة المعلومات المتوفرة وغير المناسبة وما يسمى بالفراغ الأمني الذي قد يشكل حالة غير مستقرة للتعامل مع هذه التطورات وإيجاد حلول لها.

2-4-3 الانقسامات والصراعات

لقد أصبحت ليبيا بسبب الأوضاع الأمنية والفوضى والانفلات الأمني ممرًا ومنطقة عبور واستقطاب لآلاف من طالبي الهجرة لتشكل أزمة خانقة بسبب الانقسامات والصراعات التي أثرت على الأوضاع المعيشية، والخدمات العامة، وخاصة قطاع الصحة الذي يشهد انخفاضًا في مستوى الخدمات المقدمة، بسبب النقص الحاد في المستلزمات الطبية والأدوية[2].

2-4-4 الفوضى الأمنية والسياسية

سأهم تدفق الهجرات غير الشرعية في انتشار فوضى أمنية وسياسة داخل ليبيا التي تعاني منها بالأساس منذ عام 2011، وهذا الأمر جعل من ليبيا بيئة خصبة للجماعات المسلحة، وشبكات التهريب التي زادت من تعميق الأزمة في البلاد، فتفاقم هذه الظاهرة سينعكس بصورة سلبية على ليبيا كونها صاحبة العبء الأكبر[3].

2-4-5 انتشار جرائم الإرهاب

لقد صاحب الهجرات غير الشرعية جرائم ارتبطت بالإرهاب وجرائم الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات، وتهريب السلاح، ودخول المهاجرين في النزاعات المسلحة بسبب الجرائم الاقتصادية، وغسل الأموال، وعمليات السطو المسلح، وجرائم الدعارة، وجرائم التزوير والتزييف، وانتشار ظاهرة التسول والسرقة ويعتبر الجنوب الليبي منطقة عبور لجماعات تهريب السلاح والمخدرات في الصحراء الأفريقية وشبكات الدعارة والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى أن الهجرة غير الشرعية تعد انتهاكًا لسيادة البلاد وخرقًا لقوانين السفر إليها والإقامة فيها.

2-4-6 الانتهاكات القانونية

أبرزت الهجرات غير الشرعية بعض الظواهر المرتبطة بها بصورة سلبية مثل الانتهاكات التي تتم بحق المهاجرين بمراكز الإيواء التابعة لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، وبروز عصابات الجريمة المنظمة، وشبكات تهريب وتجارة البشر في ليبيا. وقد انعكست ظاهرة الهجرة غير الشرعية على تنامي إمكانية دخول أسلحة ومتفجرات وذخائر لزعزعة أمن واستقرار الدولة، بالإضافة إلى خروج الأسلحة من دول العبور أو دول المقصد إلى دولة المصدر أو أي دول أخرى.

---

[1] **Illegal immigration: cracking down on smuggling makes gangs more organized – and costs migrant lives** ,Published: March 20, 2023, Academic rigour, journalistic flair ,Available on: https://theconversation.com/illegal-immigration-cracking-down-on-smuggling-makes-gangs-more-organised-and-costs-migrant-lives-201714

[2]Mixed Migration Trends in Libya: **Changing Dynamics and Protection Challenges**, IMPACT Initiatives,2016, AT https://www.unhcr.org/595a02b44.pdf

[3]احمد قاسم حسين، **ليبيا ومعضلة الهجرة غير القانونية في مصفوفة تتبع اللجوء**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018/4/22، متاح على الرابط التالي https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Libya-Migrant-Crisis-Gateway-Europe-Law.aspx

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تُشكّل مسارات الهجرة غير الشرعية تهديدًا أمنيًا في ليبيا، إذ قد تُستخدم لإدخال إرهابيين وتشكيل خلايا متطرفة، خاصة في ظل غياب القانون. كما يُستغل المهاجرون في شبكات الدعارة والجريمة المنظمة، مثل تجارة المخدرات والأسلحة، والعمل القسري والاستغلال الجنسي لتسديد تكاليف رحلتهم.[1].

خاتمة:

أكدت الدراسة أن الهجرة غير الشرعية أثرت على واقع المجتمع الليبي من الناحية السياسة والاجتماعية والثقافية وأيضًا الأمنية، بالإضافة إلى انتشار الجرائم والنصب والاحتيال وتزوير العملة وتهريبها، وانتشار المخدرات وتهريبها من قبّل الشباب الليبي، كما تطرقت الدراسة إلى أسباب وآثار الهجرة غير الشرعية من ليبيا إلى أوروبا. كما تم استعراض أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية، ومراحلها، التي ساعدت على تصاعد تلك الظاهرة، كما تم توضيح مخاطر الهجرة غير الشرعية باعتبارها ظاهرة إنسانية طبيعية، غير أن الاتجار بالأفراد الخاضعين لعوامل طرد اقتصادية واجتماعية وسياسية من قبل منظمات التهريب والجريمة، من خلال تهريبهم عبر الحدود البرية والبحرية دون اهتمام بسلامتهم يعد جريمة تمس الإنسانية وتنتهك القوانين الطبيعية التي فطر عليها الإنسان، وأن انتهاك السيادة الليبية علي أراضيها برًا وبحرًا وانتهاك القوانين الليبية من قبل عصابات الاتجار بالبشر والمهاجرين غير الشرعيين باستغلال الظروف السياسية والأمنية بليبيا يعتبر جريمة مخالفة للقوانين والأعراف الدولية والإقليمية والمحلية.

وما زالت مسألة الهجرة، تمثل هاجسًا أمنيًا أكثر من كونها هاجسًا اقتصاديًا أو سياسيًا أو ديموغرافيًا بالنسبة للدول الأوروبية، ولذلك تصدرت الهجرة أجندات الاتحاد الأوروبي، وتقدمت كثيرًا على قضية الإرهاب والتطرف. ولم تكن الهجرة بعيدة عن التطرف والإرهاب، فقد كان هناك تداخل كبير في هذا الشأن، ويعود ذلك إلى استغلال الجماعات المتطرفة للهجرة غير الشرعية بهدف التسلل إلى أوروبا. كما استثمرت التيارات الشعبوية قضية الهجرة غير الشرعية واعتبرتها تهديدًا لثقافتها، وهذا ما ظهر واضحا في الخطاب اليميني عبر الإنترنت وعبر وسائل الإعلام وتحشيد المظاهرات، في أعقاب كل عملية إرهابية يتورط فيها مهاجر داخل الأراضي الليبية. لذا، يرى الباحث إن معالجة الهجرة غير الشرعية تتحملها ضفتا المتوسط، وللتصدي لها يتطلب الأمر إيجاد حلول داخلية أولًا ودولية ثانيًا لملف الهجرة غير الشرعية في جميع دول العالم. إضافة إلى ضرورة النهوض بسياسات دول أفريقيا ربما أكثر من غيرها، بإيجاد حلول للنزاعات المسلحة، التي أصبحت دولًا طاردة لمواردها البشرية، ودعم الأنظمة الديمقراطية والقضاء على الأنظمة الدكتاتورية، والنهوض بمشاريع تنموية ترتقي إلى حجم وقدرات دول أوروبا والغرب، وعدم التقيد بإدارة المشاريع الصغيرة والوصول إلى تفاهمات سياسية مشتركة حول هذه الظاهرة.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

- **أحمد رشاد سلام**، الهجرة غير المشروعة في القانون المصري: دراسة في القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.
- **حسن الإمام**، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014.
- **حمدي أبو النور عويس**، الحماية التشريعية والقضائية لحق الهجرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
- **طارق الشهاوى**، الهجرة غير الشرعية: رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.
- **عبد المجيد الصيد**، الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على اقتصاد الدول، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2009.

[1] حسن الإمام، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار، **دار الفكر الجامعي**، الإسكندرية، 2014، ص 58.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- **عثمان الحسن وياسر المبارك**، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008.
- **كمال المنوفي**، أصول النظم السياسية المقارنة، دار الربيعان للطبع والنشر، الكويت، 1987.
- **محجوب عطية الفايدي**، مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي، منشورات جامعة عمر المختار، ط1، 1992.
- **محمد صلاح الدين مصطفى وآخرون**، خطوات البحث العلمي ومناهجه، جامعة الدول العربية، 2010.
- **محمد محيي الدين**، علم السكان، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، ط1، 2002.
- **ناريمان درويش**، دراسات في جغرافيا السكان، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1999.

2. البحوث العلمية والمجلات الأكاديمية:

- **البشير الكوت**، "الهجرة غير القانونية إلى ليبيا وتأثيرها في الأمن القومي الليبي"، مجلة السياسات والاستراتيجيات، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، العدد 145، 2012.
- **حسين علي**، "عدم الاستقرار في ليبيا يهدد الحدود الإقليمية"، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 63، 2014.
- **ختو فايزة**، "البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995-2010"، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.
- **خليفة الزائدي**، الهجرة غير القانونية غير الشرعية إلى أوروبا من منظور القانون الدولي والفقه الإسلامي: دراسة حالة ليبيا 2013-2020.
- **طارق فتح الله خضر**، "الرقابة القضائية على القرارات الصادرة بشأن حرية التنقل"، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد 2، يوليو 2002.
- **عائشة بوكليخة**، "الدولة الفاشلة وتداعياتها على الأمن في المتوسط: الحالة الليبية نموذجاً"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد 1، 2017.
- **عبد السلام بشير الدويبي**، الهجرة غير المشروعة إلى ليبيا: الأبعاد والتداعيات، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، طرابلس، 2013.
- **عبد الله أحمد عبد الله المصراتي**، الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي: دراسة اجتماعية ميدانية بمركز قنفودة بمدينة بنغازي، 2013.
- **مصطفى عبد الله خشيم**، "الهجرة في إطار العلاقات الدولية"، مجلة دراسات طرابلس، العدد 28، 2007.
- **مصطفى خشيم**، "تأثير الهجرة غير الشرعية في العلاقات الإيطالية–الليبية"، السياسة الدولية، المجلد 53، العدد 212، أبريل 2018.
- **نادية بن ورقلة**، "تداعيات الهجرة غير شرعية على الدول الأوروبية وأبعادها الاقتصادية والديمغرافية"، مجلة جامعة زيان عاشور، العدد 4.

3. التقارير والمقالات الإلكترونية (بالعربية):

- **أحمد قاسم حسين**، ليبيا ومعضلة الهجرة غير القانونية في مصفوفة تتبع اللجوء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.
- **الحسين الشيخ العلوي**، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا: معاناة إنسانية برسم التسعير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2015.
- **جاسم محمد**، "ليبيا بوابة الهجرة للاتحاد الأوروبي"، مجلة المجلة.
- **رنا جواد**، "ليبيا مقصد أكثر سهولة للهجرة غير الشرعية"، موقع BBC عربي.
- **عامر عادل**، جذور الهجرة غير الشرعية ودوافعها، مركز أبحاث أوروبا وشمال أفريقيا، 2018.
- **عاشور شوايل**، تداعيات الربيع العربي أمنياً على ليبيا: واقع ورؤية، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2013.
- **الفيتوري صالح السطي**، الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول العبور، جامعة بني وليد، 2019.
- **فرحاني عمر وسليماني مباركة**، "التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي"، بوابة (ASJP).
- **محمد أبو زيد**، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2017)، جامعة الشرق الأوسط، 2019.
- **محمد معمر**، أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة السرية "دراسة ميدانية"، مركز الجزيرة للدراسات، 2009.
- **موسى أحمد عبدي**، الآليات القانونية والأمنية للحد من ظاهرة الهجرة غير المشروعة بليبيا، بوابة (ASJP).

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية (English References)

- **Bischoff, C., Falk, F & .Kafehsy, S. (Eds.)** ,*Images of illegalized immigration: towards a critical iconology of politics* ,Center for Migration Studies of New York, Vol. 9, 2013.
- **Borgnäs, E., Cottone, L & ,.Teppert, T** ,.*Labor migration dynamics in Libya* , International Organization for Migration (IOM).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- **Bredeloup, S** ,.*The Libyan Migration Corridor* ,Humanities and Social Sciences, Report, 2021.
- **Dame, M. C & ,.Benattia, T** ,.*Mixed Migration Trends in Libya: Changing Dynamics and Protection Challenges* ,Altai Consulting/IMPACT Initiatives/UNHCR, 2017.
- **Grech, O & ,.Wohlfeld, M. (Eds.)** ,*Migration in the Mediterranean: human rights, security and development perspectives* ,Mediterranean Academy of Diplomatic Studies, 2014.
- **IMPACT Initiatives** ,*Mixed Migration Trends in Libya: Changing Dynamics and Protection Challenges*.2016 ,
- **Karasapan, O** ,.*Libya's migrants and crimes against humanity* ,Brookings Institution, 2021.
- **Malka, H** ,.*Maghreb Migration: Ready or Not* ,Center for Strategic and International Studies (CSIS).
- **Mehyar, M** ,.*Migration in the Mediterranean: Human Rights Perspectives*.2014 ,
- **Natter, K** ,.*Maghreb – Migration Patterns and Policies between the Sahara and the Mediterranean*.2020 ,
- **OECD** ,*How will the refugee surge affect the European economy* ,?Migration Policy Debates, November 2015.
- **Sen, S** ,.*Systems Analysis of David Easton* ,PLSA, Available on Docsity.
- **The Conversation**" ,Illegal immigration: cracking down on smuggling makes gangs more organized – and costs migrant lives", March 20, 2023.
- **Toaldo, M** ,.*Migrations Through and From Libya: A Mediterranean Challenge* , Istituto Affari Internazionali (IAI), May 2015.

ثالثاً: التقارير الإخبارية والمصادر الإحصائية

- **صحيفة العرب اللندنية**، "شحة السيولة تغرق الاقتصاد الليبي في أزمات خانقة"، 2018.
- **ليبيا المستقبل**، "تشاد تمنع مواطنيها من الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا"، 2016.
- **ليبيا المستقبل**، "غرفة عمليات بين إيطاليا وليبيا لمراقبة الساحل الشمالي والحدود الجنوبية".
- **مصراوي**، "الأمم المتحدة تحذر من تصاعد الهجمات الإرهابية غرب أفريقيا".
- **موقع (u.pw2)**، "ليبيا مركز انطلاق الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا".
- **موقع (u.pw2)**، "لماذا تعتبر ليبيا بلد عبور تاريخي للمهاجرين الأفارقة نحو أوروبا؟".

- **IOM Libya**" ,Immigration and Border Management" Official Website.
- **IOM**" ,Africa and the Middle East" Official Website.
- **OCHA**" ,Burkina Faso, Mali and Western Niger - Humanitarian Snapshot", September 2022.
- **Stratfor**" ,Libya's Instability Threatens Regional Borderlands", March 2014.
- **The East African**" ,Gold rush, migrant crisis overwhelms Niger's arid Arlit town", 2023.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).